الدستور
aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
22 جمادى الآخر 1437
31 مارس 2016
العدد 815

الأمير تسلم دعوة خادم الحرمين لحضور قمة القادة الخليجيين وأوباما

تسلم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود تضمنت دعوة سموه لحضور القمة التي ستعقد بين قادة دول الخليج والرئيس الأمريكي باراك أوباما بمدينة الرياض الشهر المقبل.

تفاصيل (ص02)

أحال في جلسة سرية أوضاع مكتب لندن والعقارات المملوكة لهيئة الاستثمار إلى الحكومة

المجلس يعيد قانون المناقصات العامة إلى اللجنة المالية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على إعادة مشروع قانون المناقصات العامة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لمزيد من الدراسة على أن ترفع تقريرها للمجلس في مدة لا تجاوز شهرين.

جاء ذلك إثر شبه الاجماع النيابي على ضرورة التريث في اقرار هذا القانون الذى رأى غير نائب انه يحتاج الى مراجعة دقيقة خاصة انه لم يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الشركات مؤكدين ان هناك مخالفة دستورية في القانون بإعطاء الأولوية للشركات المدرجة في البورصة للمناقصات التي تزيد على 20 مليون دينار.

كما وافق المجلس في جلسته التكميلية امس بالإجماع على المرسوم بقانون رقم 119 لسنة 2013 في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي وأحاله إلى الحكومة.

ومن جهة أخرى حول المجلس الجلسة إلى سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة تقريري لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار في لندن ولجنة حماية المال العام بشأن المخالفات التي شابت بيع العقارات المملوكة لهيئة الاستثمار.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس وافق على إحالة التقريرين وما تضمنهما من توصيات إلى الحكومة.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح انه سيتم تشكيل لجنة تحقيق لدراسة ماورد في تقريري لجنة التحقيق وأضاف الوزير الصالح عقب انتهاء الجلسة انه شخصيا من خلال اطلاعه على التقريرين البرلمانيين لم يتبين له شبهة اعتداء على المال العام مؤكدا في الوقت ذاته أنه إذا ثبت من خلال لجنة التحقيق اي تجاوز على المال العام فإنه سيحيل المتسبب إلى السلطات القضائية.

وأعرب عن شكره للجان المجلس على ما قاموا به من جهد مؤكدا التعاون مع اللجان البرلمانية بكل مايلزم مع الحفاظ على سمعة الكويت داخليا وخارجيا خصوصا في إدارة أموالها واستثماراتها مشيراً إلى أن جزء كبير من التوصيات البرلمانية سوف تسهم في رفع كفاءة الحوكمة وكفاءة العمل.

تفاصيل (ص 03 - 08)

العبد الله: نطالب بتشريعات رادعة للمقاولين المتلاعبين

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله قيام الحكومة باتخاذ قرارات حاسمة مع المقاولين المخالفين والمقصرين في أكثر من مرة وتم اتخاذ قرار شطب بعضهم من قائمة المقاولين المعتمدين لدى لجنة المناقصات الا أن المحكمة قضت بعدم صحة الإجراء الحكومي بشطب المقاول بعد انتهاء مراحل التقاضي الثلاث وألزمت الحكومة بإعادة وضعه في قوائم المقاولين داعيا أعضاء مجلس الأمة الى توفير نصوص تشريعية رادعة للمقاولين المتلاعبين.

تفاصيل (ص 05)

أبل: معاقبة المسؤولين عن التشطيبات السيئة

أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل أن المشاريع الإسكانية في الكويت تعتبر رائدة ولا تضاهيها دول عدة في العالم مشددا على سلامة المشاريع الإسكانية الحالية وسيرها وفقا للشروط التعاقدية مع المقاولين مؤكدا في الوقت ذاته اتخاذ الحكومة كل الإجراءات القانونية ضد الشركات المخالفة للمشاريع الإسكانية.

وأوضح أن ما ظهر من ملاحظات في بعض المشاريع الإسكانية ونشرتها وسائل التواصل الاجتماعي هي ملاحظات لها علاقة بالتشطيبات وتم التعامل معها منذ اليوم الأول في مكاتب الصيانة.

تفاصيل (ص 05)

الشايع: تسلمنا شرائح الكهرباء وسنجري تعديلات عليها

أعلن رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع عن تسلم اللجنة مشروع الحكومة بشأن شرائح الكهرباء الجديدة مؤكدا ان اللجنة سوف تجتمع يوم الاحد المقبل لمناقشته.

وأضاف الشايع ان المشروع الحكومي ليس نهائيا وان اللجنة سوف تجري تعديلات كثيرة عليه مؤكدا ان فكرة المشروع يجب ان تكون حول ترشيد الاستهلاك وليس جباية الاموال.

وأوضح ان لدى اللجنة العديد من التصورات البديلة عن هذا المشروع من خلال مقترحات تقدم بها بعض النواب ولن تكون هناك اعباء على كاهل المواطن مشيرا الى انه من هذه التصورات ان تكون كلفة الاستهلاك فلسين حتى 6000 كيلو وات باعتبار انه المعدل الطبيعي للاستهلاك طبقا للدراسات المعدة بهذا الشأن.

تفاصيل (ص6)

حوار «الدستور»

فارس العتيبي:

- البديل الاستراتيجي فخ حكومي ينسف العدالة والمساواة

تفاصيل (ص12 - 13)

البترول: 2.9 مليار دولار تكلفة الغاز المسال في الزور

أعلن الرئيس التنفيذي في شركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري أن التكلفة الإجمالية لمشروع إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور تبلغ نحو 2.9 مليار دولار أمريكي لافتا الى ان التكلفة الإجمالية للمشروع تتضمن 142 مليون دولار للمرحلة الهندسية و965 مليون دولار للتوريد و1.67 مليار دولار لمرحلة الإنشاء.

وأضاف أن المشروع يشمل إنشاء مرافق دائمة واسعة النطاق تسمح بتوريد 3000 مليار وحدة حرارية بريطانية يوميا من الغاز الطبيعي لتصل عبر الشبكة الوطنية إلى مختلف المستهلكين وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة مشيرا إلى أنه من المقرر تشغيل المشروع بالكامل في الربع الأول من عام 2021.

ملف: ملاحظات ديوان المحاسبة على الأوقاف

تفاصيل (ص09 - 11)

استقبل ولي العهد ورئيسي مجلسي الأمة والوزراء وتلقى رسالة من رئيس الاتحاد السويسري

الأمير تسلم دعوة خادم الحرمين لحضور قمة القادة الخليجيين وأوباما الشهر المقبل

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

.. ومستقبلا رئيس مجلس الأمة

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد.

كما استقبل سموه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سموه سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

كما استقبل سموه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

ومن ناحية اخرى تسلم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة تضمنت دعوة سموه لحضور القمة التي ستعقد بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما بمدينة الرياض الشهر المقبل.

وقام بتسليم الرسالة لسموه سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى الكويت د. عبدالعزيز بن إبراهيم الفايز. كما تلقى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد رسالة خطية من الرئيس يوهان شنايدر امان رئيس الاتحاد السويسري الصديق تتعلق بالعلاقات الطيبة التي تربط البلدين والشعبين الصديقين وسبل تعزيز مسيرة التعاون بينهما في كافة المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.وقد قام بتسليم الرسالة لنائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح سفير الاتحاد السويسري لدى دولة الكويت الدو دي لوكا.

واستقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد كلا من كوثر الجوعان وأنيسة جعفر وليلى العثمان ود. سهام القبندي حيث قدمن لسموه وثيقة عهد ووفاء من معهد المرأة للتنمية والسلام.

كما استقبل سموه رئيسة الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم (كالد) آمال الساير ورئيسة لجنة علمني صح هنادي الدعيج وأعضاء اللجنة حيث قدموا لسموه الوثيقة الوطنية للخدمات التعليمية المتكاملة لذوي الإعاقة التعليمية.

ولي العهد استقبل الغانم والمبارك ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع

سمو ولي العهد مستقبلا سمو الشيخ جابر المبارك

.. ومستقبلا الشيخ صباح الخالد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله بقصر بيان صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.واستقبل سموه الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد كما استقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد واستقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

كما استقبل سموه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع حيث قدم لسموه رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش ونائب رئيس الهيئة المستشار رياض الهاجري وأعضاء الهيئة وهم: مشاري المطيري وداود الجراح ومحمد السبيعي وعبدالوهاب المزيني ولؤي الصالح وذلك بمناسبة تعيينهم في مناصبهم الجديدة.

كلف اللجنة أن تقدم تقريرها خلال مدة لا تتجاوز الشهرين

المجلس يوافق على إعادة قانون المناقصات إلى المالية لمزيد من الدراسة

أحال مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس قانون المناقصات العامة إلى اللجنة المالية لمزيد من الدراسة وتقدم تقريرها خلال شهرين كما أقر مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي وكلف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله توزيع تقرير ديوان المحاسبة بشأن الأنابيب النفطية على النواب وقرر المجلس تحويل الجلسة الى سرية لمناقشة تقرير لجنة التحقيق في مكتب الاستثمار وتقرير حماية المال العام بشأن تجاوزات بيع بعض العقارات المملوكة لهيئة الاستثمار إلى الحكومة. وفيما يلي التفاصيل:

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية أمس الأربعاء 30 مارس الساعة التاسعة والنصف صباحا بعد أن كان قد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

- الرئيس مرزوق الغانم: هذه الجلسة امتداد لجلسة أمس وتتلى الفقرة التالية:

قانون المناقصات العامة

انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن المناقصات العامة.

- الشيخ محمد العبدالله: استأذن المجلس بدخول الفريق الفني.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس؟ (موافقة عامة).

- فيصل الشايع (عن مقرر اللجنة المالية): أحيل القانون في 13 مايو 2010 وقدمت اللجنة تقريرها في دور الانعقاد الماضي وبناء على موافقة المجلس سحبت اللجنة تقريرها لمزيد من الدراسة وقدمت 5 اقتراحات لتعديل القانون ويتكون من 97 مادة و47 مادة اضيفت جديدة وأشبع نقاشا مع الجهات المعنية والبنك الدولي. وضعنا قانونا يمنع ويعالج كل ثغرات القانون السابق من التلاعب ويسد ويغطي احتياجات لجنة المناقصات.

- عادل الخرافي: هذا القانون مهم جدا وأشكر اللجنة على جهدها ونقاش القانون ونشكر الحكومة على تطوير القانون بحيث ان كثيرا من المناقصات الكبرى يتم التشكيك فيها والارخص يكون سيئا من حيث الجودة والكفاءة وعلى سبيل المثال مناقصات الإسكان فأساسيات أسلوب التعاقد قاصرة ونعيده مرة اخرى والمقاول يخالف الشروط واللوائح فليس الأرخص دائما هو الأفضل والوقت هو المال ولدينا دراسة بشأن كيفية تحويل الوقت

التتمة ص04

الشايع: قانون المناقصات أشبع نقاشا مع الجهات المعنية والبنك الدولي

الخرافي: نشكر الحكومة على تطوير القانون ويجب الاعتماد على المنتج المحلي في المواد الخام

الغانم من ديوان اللغيصم: حل المجلس إشاعة

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الحديث عن حل مجلس الأمة ليس إلا إشاعات. وقال الغانم بعد انتهاء حفل العشاء الذي أقامه النائب سلطان اللغيصم على شرف أعضاء السلطتين أمس انه لم تكن خلال العشاء اي محادثات رسمية.

من جانبه، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الأشغال د.علي العمير انه مهما حصل من توتر سياسي بين السلطتين أو تقديم استجوابات فهذا لا يعني ان هناك عداء شخصيا. وقال اللغيصم في ختام الدعوة التي حضرها 6 وزراء و12 نائبا ان الدعوة اجتماعية بعيدة عن الأجواء السياسية، مؤكدا ان السلطتين التشريعية والتنفيذية متعاونتان.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا أعضاء السلطتين في ديوان سلطان اللغيصم

مطالبات نيابية بمعالجة الأوامر التغييرية في المناقصات والحد من هدر المال العام

د. يوسف الزلزلة

فيصل الشايع على منصة مقرر اللجنة

الزلزلة: قانون المناقصات من أسوأ القوانين بشهادة البنك الدولي

عاشور: المشكلة الأكبر هي الأوامر التغييرية التي وصلت إلى 40 و50 %

العبدالله: قانون المناقصات مهم ويعتبر الركيزة الأساسية لكل مشاريع الدولة

العمر: القانون بحاجة إلى مراجعة دقيقة خصوصا حول ترك المنافسة للجميع

حمدان العازمي: القانون مفصل على 3 شركات ترخيصها كويتي ورأسمالها أجنبي

تتمة المنشور ص03

الى أموال. وسياسة الإغراق أصبحت كثيرة في البلد والمواد الخام تأتي من الخارج وتكون تكلفتها اعلى. فالمطلوب من هيئة الصناعة ان تدافع عن المنتج الوطني وأشيد بدور الحكومة ودور اللجنة وأتمنى أن نغير تغييرات جذرية لتساعد لجنة المناقصات لتكون ديناميكية ولا تعتمد على الأرخص وأرجو أن يكون للفكر الكويتي الخالص دور في لجنة المناقصات.

- فيصل الشايع (عن المقرر): تم تحديد المواقيت كلها بالكامل حتى لا نأخذ فترات طويلة وتم تحديد الأيام بعد فتح المظاريف وأقل الأسعار لم تعد موجودة لأنه سيكون هناك ظرف فني وظرف مالي فمن يخالف المواصفات يُستبعد قبل فتح الظرف وعالجنا موضوع المقاول المخالف في الشروط ولن يتم استدعاؤه في مناقصات اخرى وعالجنا التلاعب في الانسحابات وإذا كررها يُستبعد ويصل الى إلغاء تسجيله في لجنة المناقصات.

- د. يوسف الزلزلة: أريد تنبيه الحكومة بأن هذا القانون صار له 6 سنوات بين اللجنة والمجلس نتيجة لخلاف حكومي - حكومي وليس خلافا نيابيا حكوميا. وهناك خلاف حكومي - حكومي على ما ورد من مواد ويظل هذا القانون به نقص شديد جدا وهناك أخطاء واضحة. قانون المناقصات وبشهادة البنك الدولي من أسوأ القوانين فيقول إن القانون على مستوى العالم هو الأسوأ نتيجة لنقص أمور كثيرة منها مبدأ الشفافية ومبدأ الاختيار وتقاعس الشركات واجراءات تفادي ذلك. كل الوزارات من دون استثناء كانوا يتكلمون عن الفترة الطويلة في اجراءات المناقصات وخاصة عندما نأتي لميزانيات الدولة على المشاريع اذ لا يصرف فلس واحد على المشاريع لأن اجراءات المناقصات ليست على المستوى المطلوب. فنحن في حاجة الى تغيير جذري في مصلحة مشاريع الدولة ولا نملك إلا سرعة الاجراءات. بعض مشاريع الدولة توضع في ميزانية 6 سنوات ولم يصرف فلس واحد على المشاريع ويقولون ان ديوان المحاسبة هو الذي يعرقل لأنه يلزم الوزارات ببعض الاجراءات الصعبة. فأتمنى عندما نناقش القانون بمواده نقف بالفعل على المواد التي تحتاج الى تعديل. عندما نأتي الى اقل الاسعار رئيس اللجنة يقول إنهم حلوا هذه المشكلة فلا بد من وضع آلية واضحة بناء على ما قاله البنك الدولي ولديه انجازات في قوانين دول العالم وعليه لا بد أن نأخذ بكل ما قاله البنك الدولي. 3 خطوات رئيسية يجب اتباعها هي: الجهات الحكومية بلا استثناء لديها تجارب سيئة وكان من المفترض اخذ رأيها في القانون. وهناك تفاصيل يجب وضعها في الاعتبار.

وثانيا: تجارب دول العالم التي اتى بها البنك الدولي وعرض مشاكل الدول في قضايا المشتريات الحكومية وعرض اقتراحات متميزة وفوجئت بتجاهلها من قبل اللجنة.

وثالثا: منذ 6 سنوات لم ننجز هذا القانون والحين اتمنى من الاخوان في اللجنة او الحكومة انه عندما نأتي للتصويت على المواد يعاد مرة اخرى الى اللجنة المالية وتأخذ مهلة شهر لدراسته دراسة مستفيضة ويستدعون النواب مقدمي التعديلات حتى نأتي بشيء متكامل. وكذلك هناك جهات خاصة كالشركات التي تعاني من القانون السابق لا بد أن يؤخذ رأيها وإلا ما معنى أن أغلب قوانين الحكومة تتأخر. نعم نناقش القانون الآن ونقدم التعديلات ونعيد القانون الى اللجنة.

- فيصل الشايع (عن المقرر): كل ملاحظات الزلزلة اخذناها بعين الاعتبار من الجلوس مع البنك الدولي والشركات والجهات المعنية مثل المناقصات ووزارة الكهرباء والقطاع النفطي وديوان المحاسبة والمقاولين واصحاب الشركات واخذنا رأيهم في المشاكل. وتقدم النواب بملاحظاتهم وعلى ضوء كل ذلك انجزنا هذا القانون وهو يغطي كل ملاحظات النواب وتلك الجهات واذا تريدون مناقشة التعديلات مرة اخرى فلا بد من مهلة كبيرة لدراستها.

- صالح عاشور: القانون طال انتظاره ولكن هناك ملاحظات منها ان الجهات التي تم استدعاؤها لم يتم ذكرها وأن المقاولين ايضا لديهم ملاحظات ورأيهم لايدون بالتقرير وبالتالي الجهات المعنية والمتخصصة غير مدونة بالتقرير. المشكلة الرئيسية تقع في الاوامر التغييرية التي وصلت في بعض المشاريع الى 40 و 50% والمفروض ان تكون نسبتها 100% فقط وقدمت مقترحا بإلغائها.

والمادة الخامسة مخالفة للدستور ومبدأ تكافؤ الفرص فاللجنة اعطت اولوية للترسية للشركات المدرجة في الاوراق المالية فمن يقول إن الشركات المدرجة أفضل من الشركات غير المدرجة. وهذا ظلم للشركات ومبدأ لا نرضاه وأعطيتهم كذلك 5% لأفضلية العرض وبذلك حرمنا الشركات الاجنبية ذات الخبرة والتي نريدها لبعض المشاريع الكبرى وبالتالي واضح كأننا نعطي المناقصات لبعض الشركات المعنية وهي 3 شركات الاولى يملك 48%. فهل تريد حرمان الكويتيين من دخول المناقصات ويجب ان يدخل المناقصة الشركات الخارجية لأن الشركات المدرجة وضعها سيئ فنريد الموافقة على إلغاء البند الخامس من المادة 53 وأي مناقصة فوق العشرين مليونا انت حرمتهم من الدخول فيها. وكذلك تمت زيادة التوريدات المباشرة من 5 آلاف الى 75 الف دينار وهذا يحتاج التدقيق عليها حتى لا يتعدد الشراء المباشر ولا بد ان يكون هناك تأكيد على دور المراقبين الماليين في الوزارات حتى لا تكون هناك عقود مباشرة متكررة في الوزارات.

- فيصل الشايع (عن المقرر): الاوامر التغييرية عالجناها بحيث لا تزيد على 5% ويكون هناك سبب حقيقي. وبخصوص الشركات المدرجة في البورصة فلا يجوز احتكار المناقصات حق الشركات المدرجة في البورصة وهذا فيه ظلم لأكثر من 170 شركة واذا طبقت هذه الفقرة فيكون هناك ظلم وقطع ارزاق.

وزيادة العقود المباشرة رفضناها من 5 آلاف دينار الى 75 الفا واخذنا رأي ديوان المحاسبة ولا يجوز تجزئة الصفقة الى صفقات متعددة حتى لا تقل قيمتها.

- الشيخ محمد العبدالله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء: القانون مهم ويعتبر الركيزة الاساسية لكل مشاريع الدولة ونشكر جهد الاخوان في اللجنة.

التتمة ص05

متابعة نيابية حكومية لمناقشة قانون المناقصات

الحكومة تطالب بنصوص تشريعية رادعة للمقاولين المتلاعبين

تتمة المنشور ص04

المادة 19 من المقترح المقدم والذي حدد النصاب المباشر للشراء بـ 75 الف دينار فعندما صدر القانون في عام 64 كان 5 آلاف دينار يشتري ارضا 2000 متر في سلوى وحينما يتم تحديد مبلغ يتم ربط الجهات بهذا المبلغ ومشروع الحكومة يعطي مرونة بتحديد المبالغ في اللائحة التنفيذية وتكون المساءلة للوزير المختص لاستغلال هذا التفويض بشكل سيئ وانوه الى ان القانون سيستمر الى 50 سنة اخرى.

- صالح عاشور: 5 آلاف الى 75 الفا رقم كبير خصوصا اذا تعدد المبلغ ومن باب اولى لا ينبغي حرمان 170 شركة من الدخول في المناقصات وينبغي الغاؤها.

- جمال العمر: هذا القانون مواده بها سلبيات وايجابيات واللجنة تعترف بأنه بحاجة لوقت كاف لإقراره. بخصوص البند (5) بشأن الـ 5% لا أعرف لماذا التعديل؟ الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية ممكن ان يكون ملاكها غير كويتيين وربح المقاول لا يتعدى 5% وهنا يفتح مجال التحايل وإعانة المقاولين ان يلتفوا على القانون واخذ فرص المقاولين الكويتيين وبذلك سنحد من المنافسة وسنكلف المال العام ونحرض بالاحتيال على المال العام. ومن يقول ان الشركات المدرجة في البورصة ملاكها كويتيون؟ هناك تحالفات دولية. المنتج اذا لم يستطع المنافسة بأسعار تنافسية فإن المنتجات المحلية فقط اسم وليس منتجا فالقانون بحاجة الى مراجعة حقيقية من حيث ترك المنافسة للجميع وبخصوص العمالة الكويتية تستطيع إلزام الشركات بنسبة معينة من الكويتيين. هناك تأخير من تاريخ التأهيل الى الترسية ويؤثر على سعر المناقصة لذلك يجب معالجة هذا الخلل وكل مخاطره في المواصفات ستنعكس على سعر المقاول والمال العام هو من يدفع ثمن هذا الخلل والبيروقراطية وهناك ملاحظات اخرى ليست بها مجاملة وينبغي اخذ آراء مختصين والاطلاع على قوانين الإمارات والسعودية. وهذا القانون سيف ذو حدين.

- فيصل الشايع (عن المقرر): كل ملاحظات النواب تمت مراعاتها في القانون الجديد الذي بين ايديكم وهناك المادة 32 تخص التأهيل.

- جمال العمر: حتى فترة السماح من التأهيل الترسية فترة طويلة فضلا عن عملية تدقيق ديوان المحاسبة وهذا يكلف الدولة اموالا. وايضا لم ينجز المقاول وانظروا الى الحصى في الشوارع وتأخير مشاريع الاسكان وغيرها.

- فيصل الشايع (عن المقرر): من أين أتيت بهذه المدد؟ المدد موجودة 30 يوما او 60 يوما ولا يوجد شيء اسمه 6 اشهر اكثر شيء 60 يوما والمواد المخصصة 38 و 49 و 63 و 65 و 69 ولا توجد بها 6 أشهر.

- جمال العمر: حتى الـ 60 يوما لدراسة المواصفات الفنية كثيرة دراسة العروض 60 يوما واجراءات الترسية فترتها طويلة وكلها تكلفة على سعر المواد الخام.

- حمدان العازمي: أشكر اعضاء اللجنة على الجهد. لكن مقرر اللجنة يقول تمت معالجة السلبيات في القانون السابق لكن كنت أتمنى ان تعالج لمصلحة البلد. نشكره على رأيه بالغاء البند الخامس لكن رأي اللجنة بالاغلبية. لا يجوز حصرها على الشركات المدرجة في البورصة لأكثر من 20 مليون دينار فهذا يوضح ان القانون مفصل على بعض الشركات الموجودة. الشركات المدرجة لها سوابق منها كارثة مشرف واليوم كأننا نفصل القانون على شركات معينة فلماذا لا نأخذ اقل الاسعار. العلة ليست بالقانون بل في تطبيقه وعدم احالة أي متجاوز الى النيابة. الحكومة لا تتجرأ في تطبيقه على البعض هذا مشروع بلد وتصير ضغوطات عليه. لا بد ان يكون اقل الاسعار مثلما كان في السابق. لا توجد شركة اليوم تشتغل بعمالتها فمشكلة المناقصات تكمن في العقود بالباطن فهناك شركات تأخذ مناقصات وليست لديها أيد عاملة. دراسة البنك الدولي في 2010 و 2014 تقول إن العائق الرئيسي في التنمية في الكويت هو الفساد وحدد في الاشغال والكهرباء. التمني من النواب ارجاع القانون الى اللجنة لدراسته دراسة جيدة.

- فيصل الشايع (عن المقرر): هناك اقتراح مقدم الآن بإلغاء موضوع الشركات المدرجة. قصة الوكيل فالقانون المعدل سمح للشركات الاجنبية الدخول من دون وكيل ولم نحتكر ذلك بل تم السماح للشركات للدخول من دون وكيل. قصة اقل الاسعار فالامر معروف ان بعض الشركات تخفض الاسعار حتى ترسى عليها المناقصة وتحدث المشاكل بعد ذلك. وسوينا ظرفين ظرف للمواصفات فإذا كان مطابقا للمواصفات فينظر في ظرفه وبالتالي نحد من خفض الاسعار حتى تكون الاسعار منطقية ومعقولة.

- حمدان العازمي: انت تقول اقل من 20 مليونا للشركات الاجنبية وأكثر من 20 مليونا للشركات المدرجة فهل هناك مشروع حكومي اقل من 20 مليونا؟ لا اللجنة فصلت القانون واحتكرت الامر في 3 شركات. العلة في تطبيق القانون، وبيوت الاسكان أليست المناقصة مأخوذة بالباطن؟ فلماذا لا نرى محاسبة ومعاقبة والناس تشتكي في الصليبيخات؟ لماذا لا تطبق عليه القانون؟

الشيخ محمد العبدالله

ياسر أبل

- وزير الإسكان ياسر أبل: أؤكد سلامة المشروعات الإسكانية التي تتم وفق الشروط واللوائح اما الملاحظات فهي تخص التشطيبات ونحن نعالجها ونسبتها ضعيفة مقارنة بـ 150 من اصل 4000 بيت وسبق ان اتخذنا الاجراءات بحق بعض الشركات والحكومة تملك محاسبة الشركات المخالفة.

- وزير الدولة الشيخ محمد العبدالله: الحكومة قامت باتخاذ قرارات حاسمة مع مقاولين مخالفين ومقصرين في أحد المشاريع الحيوية وتم الوصول في لجنة التحقيق الى اتخاذ قرار بشطبه من قائمة المقاولين المعتمدين إلا انه بعد مراحل التقاضي الثلاث القضاء ألزمنا بإعادته الى القائمة ونأمل منكم الفزعة بجانب الحكومة لحماية المجتمع من هؤلاء الذين يستغلون النصوص استغلالا سيئا واستغلال النصوص غير المحكمة.

- حمدان العازمي: كان اليوم الحكومة تعترف بأنها لم تتجرأ إلا على شركة واحدة. وعلى وزير الاسكان اتخاذ اجراء قوي تجاه المخالفين في بيوت الصليبيخات.

- الشيخ محمد العبدالله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء: النص الذي انتهت اليه اللجنة يحتوي على 97 مادة أي ضعف المواد الاصلية وعندما يتم الاتهام بأن هناك طرفا فصل لطرف اخر فأرجو ان يكون الاتهام محددا. والحكومة ليس لديها إلا أن تطبق القانون ووجهت لكم النداء للفزعة وضعوا لنا تشريعات تساعدنا على التطبيق واتخاذ الاجراءات وتبونا نطبق سوالف تشريعات ما تبونا نطبق

التتمة ص06

ياسر أبل: المشروعات الإسكانية سليمة وتتم وفق العقود المبرمة

العبدالله: اتخذنا إجراءات حاسمة ضد مقاولين مخالفين إلا أن القضاء ألزمنا بإعادة إدراجهم

حماد: ضرورة إلغاء الوكالات خصوصا على الوزراء والنواب

الشايع: القانون يشمل كل ملاحظات النواب

الطريجي: القانون الحالي يخدم شخصين فقط ووضع لخدمة التجار

العدواني يقترح فتح فرع لبنك الدم في الفروانية

قدم النائب عبدالله العدواني اقتراحا لفتح فرع لبنك الدم يخدم محافظة الفروانية يلحق بالمستشفى التابع للمحافظة.

وقال العدواني: نظرا لأهمية وجود فروع لبنك الدم بمستشفيات الدولة لتقديم خدماتها للمرضى عند الحاجة اليها ونظرا لأهمية توفير كميات وفصائل الدم بالطريقة السليمة وبالسرعة المطلوبة ووجود العديد من المتبرعين الذين يرغبون في التبرع بعدد من مناطق الدولة لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء فرع لبنك الدم تابع مستشفى الفروانية مع تجهيزه بكافة المعدات والكوادر البشرية اللازمة لتسهيل عمله.

تأكيد نيابي على ضرورة القضاء على ظاهرة مقاول الباطن وإلغائه في القانون الجديد

مبارك الخرينج مترئسا جزءا من جلسة أمس

د. خليل أبل

خليل أبل: ثلاثة أرباع مشاكلنا تكمن في قضية المقاول من الباطن

العبدالله: مقاولو الباطن أمر مزعج للحكومة ونحاول التوافق مع المجلس لمعالجته

ياسر أبل: لا نقبل بأي قصور وهناك مشروعات سحبت من شركات

الرويعي: نطالب بإرجاع القانون إلى اللجنة المالية لمزيد من الدراسة

الحويلة: ننتظر هذا القانون لمعالجة الخلل والحد من هدر المال العام

تتمة المنشور ص05

وتسيبوا الامور سايبة فالأمر لكم.

- حمدان العازمي: العلة في عدم تطبيق القانون على شخص متنفذ وبالرغم من انهم شيوخ والشخص متنفذ ومنصب.

- الشيخ محمد العبدالله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء: أتمنى على الجميع ان يلتزم بالآداب العامة والشيم الاسلامية واللائحة الداخلية والتي تنص على الاتيان بالاتهام وفق حكم قضائي نهائي تام والشيخ هذا هو مواطن واسرة كريمة ولا نعاير في وضع احد وارجو ألا ندغدغ مشاعر الناس بإطلاق الاتهامات واسرة الصباح بها مئات الاشخاص واكيد هناك منهم من خالف القانون ومثلما لا اقبل ان تتهم اسرة كاملة بجريرة فرد لا اقبل ان تتهم قبيلة كاملة بجريرة فرد وأتمنى على المجلس تطبيق اللائحة.

- سعدون حماد: نحن نضع اللوم على المجلس وليس الحكومة لأننا نحن الذين نقر القانون والمفترض ان الرئاسة توجه النواب بالحديث عن المواد. المادة 32 هذه المادة لا بد من الغائها لأننا لا بد من اعطاء أقل الاسعار فقط وإلا لماذا نسوي مناقصات؟ والمادة 59 نريد المواد ان تكون واضحة وليس بها مرونة وإلا انتفى الغرض من قانون المناقصات. في المادة 72 هذه مرفوضة فالانسحاب يصير بالاتفاق بين الشركات. يجب الغاء الوكيل والسماح للشركات الاجنبية الدخول مباشرة وترسية المناقصة على اقل الاسعار ولا بد من الغاء الوكالات خصوصا على الوزراء والنواب ويوجد لدينا نائب حالي وكيل لإحدى الشركات وأخذ عمولة لا تقل عن 50 مليونا فيجب ان نتبع النظم التي في قطر ودبي وخير دليل على التعدي على المال العام مشروع المطار والآن يبحثون له مخرج عن طريق مجلس الوزراء.

- أحمد مطيع: النائب حماد ذكر بأن هناك نائبا حاليا استفاد من عمولة كونه وكيلا لإحدى الشركات حتى لا تكون سبة على الجميع فأرجو ذكر اسم هذا النائب.

- سعدون حماد: احب ان أؤكد أن النائب ليس احمد مطيع وانا ذكرت بأن هذا القانون لا يحد من هذه الظاهرة.

- فيصل الشايع: القانون الحالي يشمل كل هذه الملاحظات وعلاجنا مشكلة الانسحاب فإذا كان الذي يأتي بالمرتبة الثانية قريبا من السعر يجوز واذا كان فجوة السعر كبيرة بينهم تلغى المناقصة التي ذكرت اسباب الغائها.

- محمد العبدالله: المادة 131 من الدستور لا يجوز للوزير او النائب والوزير مقيد والنائب غير مقيد.

- سعدون حماد: لا يجوز لعضو مجلس أمة والوزير عضو في مجلس الامة.

- عبدالله الطريجي: يعتبر قانون المناقصات من القوانين المهمة والقانون الحالي يخدم فقط شخصين (س او ص) لذلك وجب التعديل لأن اغلب هذه المواد تخدم ذات التجار ويجب اعادة هذا القانون الى اللجنة للمزيد من الدراسة وهل هذا القانون شمل موضوع المزايدات دون عمليات البيع وهناك تناقض في عمليات بيع النفط وإلزام وحدة الشراء في مؤسسة البترول فكيف سيكون ذلك؟ كثير من المواد يجب رفعها من اللائحة الداخلية خصوصا المواد 15و 18 و 31 و32 و 38 و 42 وغيرها. اتمنى من الجميع اخذ هذه الملاحظات في عين الاعتبار.

- د. خليل أبل: القانون يجب ان يعالج القصور في التشريع او التطوير وهذا القانون ماذا يمثل القصور أم التطوير. وفي هذا القانون نريد تحويل لجنة الى جهاز فهل هذه هي المشكلة لدينا خير اذا تم ترسية المناقصات على غير من هو متقدم بأقل الاسعار فيجب اعتماد موضوع المواصفات التي تقدم فيجب ان تكون دقيقة وسليمة حتى لا يضيع المقاول في مشكلة الممارسة دائما تكون مرسومة على مقاس مقاول بعينه وايضا هناك مشكلة كبيرة في هذا القانون بشأن الاستشارات التي اتت في المادة 2 فهناك غياب للشفافية الواضحة قرارات ناقصة ومشبوهة فكيف هذا القانون يحد من هذه المشاكل ثلاثة ارباع مشاكلنا المقاول في الباطن والدليل ما هو حاصل في بيوت شمال غرب الصليبيخات فيفترض وضع ضوابط لمقاولي الباطن ويجب الزام من ترسى عليه المناقصة ان يبين مدى حجم تنفيذ وتبيان نسبه عدم قدرته حتى يستطيع اللجوء لمقاول الباطن.

- محمد العبدالله: المقاولون بالباطن امر مزعج للحكومة وتم توافق بين الحكومة والمجلس في ذلك ونتوافق مع ما ذكره النائب.

- وزير الاسكان: مسؤوليتنا معالجة هذه المشاكل وفق العقود المبرمة واذا كان النائب يريد الذهاب معنا في جولة للاطلاع فنرحب به ولا نقبل بهذا القصور وسبق ان المؤسسة اتخذت اجراءات وتم سحب مشاريع من شركات واستبعاد البعض منها وهذه السلبيات لن تتكرر في المشاريع القادمة والنائب يستطيع ان يقدم سؤالا حول ذلك وستأتيه الاجابة وافية.

- فيصل الشايع: هناك لجان فنية والمادة 71 تعالج مشاكل المقاولين بالباطن وايضا لا يجوز ان يدخل

التتمة ص07

الشايع: سنجري تعديلات كثيرة على المشروع الحكومي بشأن شرائح الكهرباء

أعلن رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع عن تسلم اللجنة مشروع الحكومة بشأن شرائح الكهرباء الجديدة مؤكدا ان اللجنة سوف تجتمع يوم الاحد المقبل لمناقشته.

وأضاف الشايع في تصريح صحافي ان المشروع الحكومي ليس نهائيا وان اللجنة سوف تجري تعديلات كثيرة عليه مؤكدا ان فكرة المشروع يجب ان تكون حول ترشيد الاستهلاك وليس جباية الاموال.

وأوضح ان لدى اللجنة العديد من التصورات البديلة عن هذا المشروع من خلال مقترحات تقدم بها بعض النواب ولن تكون هناك اعباء على كاهل المواطن مشيرا الى انه من هذه التصورات ان تكون كلفة الاستهلاك فلسين حتى 6000 كيلو وات باعتبار انه المعدل الطبيعي للاستهلاك طبقا للدراسات المعدة لهذا الشأن.

وأضاف الشايع ان المتوسط العام للاستهلاك في المنازل هو 9000 كيلو وات شهريا كاشفا عن انه بصدد تقديم اقتراح بديل لمشروع الحكومة ويتضمن فروقات كبيرة في كلفة الاستهلاك.

وقال انه يتبين من الدراسة ان الكثير من المنازل تستهلك 12 ألف كيلو وات بالشهر بكلفة 24 دينارا فيما مشروع الحكومة يقضي بأن يدفع المواطن 120 دينارا لهذا الاستهلاك.

وتوقع الشايع ان تنتهي اللجنة من مناقشة المشروع الحكومي الاحد المقبل وقد تضطر لعقد اجتماع آخر الاربعاء للانتهاء منه ومن وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي التي ناقشتها اللجنة مع الجهات المعنية.

وبسؤاله عن تأكيد وزير المالية أن الوثيقة نافذة اجاب الشايع ان وزير المالية رحب بتصورات وملاحظات النواب في الاجتماعات السابقة للجنة وقال ان الحكومة سوف تأخذها بعين الاعتبار وتضمها الى الوثيقة مشيرا الى ان الوزير الصالح يقصد بأن الوثيقة نافذة سواء بتوصيات أو من دون توصيات.

إقرار مرسوم تشكيل المجلس البلدي وإحالته إلى الحكومة

تتمة المنشور ص06

شخص في شركتين. القانون الحالي يختلف عن القانون السابق وتم اضافة 47 مادة جديدة وفيه شفافية وعدالة واذا لديكم اي ملاحظات اللجنة على اتم الاستعداد النظر فيها.

- عودة الرويعي: المشكة تكررت مع المقاولين بالباطن وايضا للاسف انظر للقاعة دون وجود نصاب لاتخاذ قرار ومعالجة مثل هذا القانون المهم انا افضل عودة القانون دون التصويت عليه الى اللجنة وهناك المادة 5 تتطلب تفرغ الرئيس وايضا لا بد معرفة المواصفات بدقة ولدينا الكثير من الملاحظات للمعالجة.

- محمد العبدالله: من المهم توافر موضوع المواصفات في القانون وذلك لاحكام نص القانون.

- عودة الرويعي: المادة 70 تحتاج الى تعديل جوهري لانها مادة مهمة.

- محمد الحويلة: ننتظر هذا القانون لمعالجة الخلل في الموضوع الحالي ويحفظ حق الجهات ومعالجة اي ضرر والهدر الحقيقي للمال العام هو الاوامر التغييرية التي تكون في بعض الاحيان 60% من قيمة المشروع وتتسبب في تعطيل المشروع والمادة 76 نأمل ان تعالج هذا الخلل بزيادة التكلفة ويجب ألا تكون الزيادة 5% فقط ليس اكثر من ذلك ونتمنى معالجة تأخر المشاريع لعدم التزام الجهة المنفذة.

- د.خليل أبل: قضية آلية تأجيل المقاولين والخلل في لجنة المناقصات ومن المستغرب التغيير من لجنة الى هيئة. يجب اعادة هذا القانون الى اللجنة لمزيد من الدراسة واخذ ملاحظات ديوان المحاسبة وايضا الملاحظات لدى النواب والمادة 70 من القانون الخاص بمصادرة التأمين النهائي بعد اخفاقهم في تنفيذ المشروع وهل هذا التأمين يذهب الى المشروع أم اين يذهب؟ وايضا البند الرابع من الجزاءات تحرم كل شركة تعثرت من الدخول في مناقصة ثانية حتى الانتهاء من التسوية للمناقصة الاولى فمن يتحمل هذا التأخير لذلك نريد جزاءات شديدة حتى لا يتجرأ المقاول على المواطن البسيط فأرجو اعادة التقرير الى اللجنة خصوصا موضوع الشركات المدرجة في البورصة عليها علامات استفهام.

- فيصل الشايع: ديوان المحاسبة حضر في اجتماعات اللجنة وبعث رسالة وضعت في هذا القانون وايدوا ملاحظات على مناقصات في وزارات الدفاع والحرس والداخلية وزير كما ذكر الزميل حمادة ويجب على ان تشكل لجنة في مجلس الوزراء وليس لجنة داخلية في كل وزارة على حدة وهذا مثبت في القانون والعديد من الملاحظات التي ذكرت تم معالجتها في مواد هذا القانون ونحن ليس لدينا مانع في النظر بأي ملاحظة يبديها النواب والحكومة.

- أحمد مطيع: القانون لا بد من عودته الى اللجنة لمزيد من الدراسة وأي مشروع يعرض على لجنة المناقصات لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للوطن والآن نرى المشاريع يتم ترسيتها على اسماء اشخاص بعينهم دون النظر الى أقل الاسعار. يجب احترام ديوان المحاسبة ولا نريد تكرار ما حدث في مشروع المطار. القانون الحالي لا يمنع دخول وكيل نائب او ان يستفيد المواطن من الشركات المدرجة في البورصة والتي رؤوس اموالها تتجاوز 20 مليونا.

- فيصل الشايع: اقتراح النائب يلزم الشركات بالدخول في البورصة ولدينا اكثر من 600 شركة قد لا تتوافر فيها شروط الادراج لذلك حرمان المقاولين يسبب مشاكل عديدة.

- الغانم: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

- عدنان عبدالصمد: كثير من الملاحظات نناقشها في الميزانيات تتعلق بالمناقصات وهناك كتاب من الديوان بهذه الملاحظات على القانون بالموافقة على تقرير اللجنة المالية.

والقانون يحتاج الى اعادة التدقيق فيما يتعلق بخروج المناقص الاول وانسحابه وديوان المحاسبة لديه دراسة متكاملة بالمبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة انسحاب المناقص الاول وقد يكون هناك تباطؤ او تواطؤ من جهة المسؤولين بالدولة.

وبعض المسؤولين في الجهات الحكومية يرسلون الى لجنة المناقصات معلومات مغلوطة بقصد بأن هناك اعتمادات للمناقصة وبعد الموافقة يتم اكتشاف انه لا توجد اعتمادات فمن الضروري ايجاد آلية للتأكد من وجود اعتمادات.

ولا مانع من تأخر القانون حتى يخرج بصورة متكاملة.

- فيصل الشايع (عن المقرر): كتاب ديوان المحاسبة يقول ان الصيغة النهائية للقانون الصادر عن اللجنة المالية تتفق مع ما ابداه الديوان من ملاحظات وبخصوص وجود ميزانية مالية للمناقصة فالمادة 39 من القانون غطت هذه الجزئية بحيث يتأكد الجهاز من وجود اعتماد مالي لدى الجهة صاحبة الشأن.

- الرئيس مرزوق الغانم: بناء على ملاحظات النواب اقترح رد القانون الى اللجنة لتبحث كل التعديلات والاقتراحات وتقدم تقريرها مع الاحتفاظ بدوره على الجدول في مدة لا تجاوز شهرين.

(موافقة عامة).

وتلا الامين العام طلبا بتقديم تقرير لجنة التحقيق في مكتب استثمارات لندن والمكاتب الاخرى حول العالم.

وافق المجلس على تقديمه ومناقشته عقب قانون المجلس البلدي.

التتمة ص08

مراقب المجلس عبدالله التميمي مترئسا جزءا من الجلسة

عدنان عبدالصمد

الهدية والحريجي على منصة مقرر لجنة المرافق العامة

مطيع: بعض المشروعات تم ترسيتها على أشخاص بعينها من دون النظر لأقل الأسعار

عبدالصمد: لا مانع من تأخر قانون المناقصات حتى يخرج بصورة متكاملة

الشايع: ديوان المحاسبة أكد أن الصيغة النهائية للقانون تتفق مع ملاحظاته

الزلزلة: نطالب بالتصويت على قانون تأجيل تشكيل المجلس البلدي من دون نقاش

العبدالله: لا نية لدى الحكومة بإخفاء معلومات عن المجلس بشأن تقرير الأنابيب النفطية

إحالة مخالفات مكتب لندن والعقارات المملوكة لهيئة الاستثمار إلى الحكومة

تتمة المنشور ص07

المجلس البلدي

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة المرافق العامة بشأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي.

- د. يوسف الزلزلة: هذا القانون مرسوم واللجنة عندما نظرته وافقت على المرسوم وارجو التصويت عليه من دون نقاش.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس؟

(موافقة عامة)

وجرى التصويت نداء بالاسم على مرسوم تشكيل المجلس البلدي واحاله على الحكومة.

وتلا الأمين العام طلبا بتكليف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بتوزيع تقرير ديوان المحاسبة بشأن الأنابيب النفطية على النواب.

- الشيخ محمد العبدالله: الحكومة ترحب بالطلب ولا نية لدينا بإخفاء معلومات عن المجلس إلا أن الديوان لم يقم بتحديد المسؤولين عن هذا الموضوع والحكومة أحالت في اجتماعها الأخير هذا الموضوع الى الفتوى والتشريع للتحقيق وتحديد المتسببين في هذه المخالفات.

(موافقة عامة)

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة التحقيق في مكتب الاستثمار في لندن.

- وزير المالية أنس الصالح: لحساسية هذا الموضوع أطلب وفق المادة 69 أن تكون الجلسة سرية.

النائبان فيصل الكندري وصالح عاشور

- الرئيس مرزوق الغانم: تخلى القاعة.

استؤنفت الجلسة علنية بعد ان عقدها مجلس الأمة سرية.

- الرئيس مرزوق الغانم: عقد مجلس الامة جلسة سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة تقرير لجنة التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم وكذلك مناقشة التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة بشأن ما تضمنه ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار المدرج على جدول اعمال الجلسة.

وقد ناقش المجلس طلب الحكومة عقد الجلسة سرية واستمع الى مبررات هذا الطلب وما يمكن ان تتعرض له الاستثمارات الخارجية من اضرار ثم صوت المجلس على طلب الحكومة وكانت غالبية الاصوات بالموافقة على الطلب ووافق المجلس على السرية.

وبدأت المناقشة نقدم مقرر لجنة التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار في لندن ثم مقرر لجنة حماية المال العام تقريرهما ثم تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح ثم تحدث النواب الحضور وفي نهاية النقاش وافق المجلس على احالة التقريرين الى الحكومة بنتيجة تصويت 21 من 41 وما تضمنها من توصيات.

وترفع الجلسة الى صباح يوم 12 ابريل 2016.

تأجيل تشكيل المجلس البلدي

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري			
2	أحمد الجسار	✓		
3	أحمد القضيبي	✓		
4	أحمد مطيع	✓		
5	أنس الصالح	✓		
6	بدر العيسى			
7	جابر المبارك			
8	جمال العمر	✓		
9	حمدان العازمي	✓		
10	حمد الهرشاني			
11	حمود الحمدان			
12	خالد الجراح	✓		
13	خلف دميثير			
14	خليل الصالح			
15	خليل أبل	✓		
16	راكان النصف	✓		
17	روضان الروضان			
18	سعد الخنفور	✓		
19	سعدون حماد	✓		
20	سعود الحريجي	✓		
21	سلطان الشمري	✓		
22	سلمان الحمود	✓		
23	سيف العازمي	✓		
24	صالح عاشور	✓		
25	صباح الخالد			
26	طلال السهلي	✓		
27	عادل الخرافي	✓		
28	عبدالحميد دشتي			
29	عبدالرحمن الجيران			
30	عبدالله التميمي	✓		
31	عبدالله الطريجي	✓		
32	عبدالله العدواني			
33	عبدالله المعيوف	✓		
34	عدنان عبدالصمد	✓		
35	عسكر العنزي	✓		
36	علي العبيدي			
37	علي العمير			
38	علي الخميس	✓		
39	عودة الرويعي	✓		
40	عيسى الكندري	✓		
41	فارس العتيبي	✓		
42	فيصل الدويسان			
43	فيصل الشايع	✓		
44	فيصل الكندري	✓		
45	كامل العوضي	✓		
46	ماجد موسى	✓		
47	ماضي الهاجري	✓		
48	مبارك الخرينج	✓		
49	مبارك الحريص	✓		
50	محمد الخالد			
51	محمد طنا			
52	محمد العبدالله	✓		
53	محمد الهدية	✓		
54	محمد الرشيدي	✓		
55	محمد الجبري	✓		
56	محمد الحويلة			
57	مرزوق الغانم	✓		
58	منصور الظفيري			
59	هند الصبيح			
60	ياسر أبل	✓		
61	يعقوب الصانع	✓		
62	يوسف الزلزلة	✓		
63	يوسف العلي	✓		
	النتيجة	43		

توصيات لجنة المال العام بشأن مخالفات بيع عقارات هيئة الاستثمار

- ضرورة معالجة أوجه الخلل والقصور في تشكيل مجلس الادارة والهيكل التنظيمي لتلافي الجمع بين العمل التنفيذي وعضوية مجلس الادارة انسجاما مع قواعد حوكمة الشركات التي تقضي بضرورة الفصل في السلطات والصلاحيات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- وضع ضوابط تحكم مدة عضوية مجلس الإدارة في شركة سانت مارتنز حسبما تقضي به قواعد حوكمة الشركات من ضرورة التقييم الدوري لكفاءة اعضاء مجلس الإدارة في تحقيق أهداف الشركة.

- اجراء التنسيق اللازم لاصدار البيانات المالية للشركة واعتمادها من مجلس الإدارة في الوقت الملائم والذي يتناسب مع تاريخ اصدار الهيئة العامة للاستثمار للميزانية المدققة لاحتياطي الاجيال القادمة.

- اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على ثلاثة تقييمات من مقيمين معتمدين ومحايدين قبل اتخاذ اجراءات البيع للعقارات حفاظا على اموال الهيئة.

- اصدار التوجيهات اللازمة لالزام مجلس ادارة الشركة بالتعاون التام مع فريق ديوان المحاسبة وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي يتم طلبها بأقصى سرعة ممكنة حتى يتمكن من القيام بدوره الرقابي وفقا لقانون انشائه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته.

- ضرورة تزويد الديوان بالبيانات الخاصة بالمكافآت والحوافز التشجيعية للموظفين في الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار وعدم وضع قيود وعقبات على ممارسة الديوان دوره الرقابي.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

وزارة الأوقاف تتعهد بتنفيذ ملاحظات وتوصيات ديوان المحاسبة

في الحلقة الرابعة عشرة من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر «الدستور» بيانات الحساب الختامي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

أورد ديوان المحاسبة أهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي أسفرت عنها فحص ومراجعة الديوان بيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظف لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014 حيث بلغت المصروفات 238.931/000 مليون د.ك فيما بلغت الايرادات 2.103/000 مليون د.ك.

أولا - بيانات الحساب الختامي:

يتضح من بيانات الحساب الختامي للوزارة زيادة الايرادات المحصلة للسنة المالية 2015/2014 عن المقدر بما جملته 583.869/000 د.ك وبنسبة 27.8 % وزيادة الايرادات المحصلة بالسنة المالية 2015/2014 عن السنتين الماليتين 2013/2012 و 2014/2013 وبنسبة 30.9 % و 14.0 % على التوالي وبلغ الوفر بالمصروفات الفعلية للسنة المالية 2015/2014 عن المعتمد بما جملته 9.310.640/000 د.ك وبنسبة 3.9 % وزيادة مصروفات السنة المالية 2015/2014 عن مصروفات السنتين الماليتين 2013/2012 و 2014/2013 وبنسبة 10.6 % و 5.7 % على التوالي.

ثانيا - فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للوزارة:

تضمن النموذج رقم (12/3ح خ / حسابات) مبلغ 1.932.065/00 د.ك تم خصمه على حساب عهد - مصروفات تحت تسويتها على أنواع بنود مصروفات الميزانية للباب الخامس- مدفوعات تحويلية داخلية في السنة المالية 2014/2013 دون ان يتم تسويته خلال نهاية السنة المالية 2015/2014 بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم (4) لسنة 2000 وتعديلاته بشأن القواعد والاجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية. حيث أفادت الوزارة بأنه سوف يتم تسوية هذا الرصيد حال وصول المستندات المؤيدة لذلك.

ثالثا - فحص ومراجعة حسابات وسجلات الوزارة

1 - استمرار تدني نسب الصرف على بعض مشاريع خطة التنمية عن السنة المالية 2015/2014 وعدم الصرف على البعض الآخر مما يترتب عليه تأخر الاستفادة من تلك المشاريع في المواعيد المحددة لها بالاضافة الى اضاعة فرص استخدام تلك الاعتمادات في اغراض اخرى. وأفادت الوزارة بأن تدني نسب الصرف يعود لنسب الانجاز الموقعية للمقاول ومدى التزامه بالجدول الزمني المعتمد لتنفيذ الاعمال كما ان تأخر بعض المشاريع بسبب الدورة المستندية واجراءات الترسية على المكاتب الاستشارية المرشحة لمشاريع خطة التنمية وترغب في موافقة الديوان على مخاطبة الجهات المعنية (لجنة اختيار البيوت الاستشارية) لاستثناء الوزارة وتفويضها في التعاقد المباشر مع المكاتب الاستشارية وفقا لنص المادة 13 من اللائحة الداخلية لتنظيم عمل لجنة اختيار البيوت الاستشارية وذلك لتوفير الوقت والجهد والمصاريف للاعمال المرتبطة بالبرنامج الحكومي لمشاريع خطة التنمية.

2 - مأخذ شابت عقد مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة مبنى مركز النشاط النسائي الثقافي والاجتماعي الخاص بالمناقصة رقم (أ ف 22 - 2011/2010) مشاريع خطة التنمية. ومن هذه المآخذ عدم الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة على إصدار أوامر تغييرية للمقاول بلغ مجموعها غير الجبري 385863/000 د.ك بالمخالفة لأحكام المادتين 13 و 14 من قانون انشائه رقم 30 لسنة 1964. وأفادت الوزارة بأن إصدار أوامر تغييرية للمقاول بلغ مجموعها 385.863/000 د.ك عبارة عن أوامر تغييرية بالحذف قيمتها 289.606/000 د.ك وأوامر تغييرية بالاضافة قيمتها 96.257/000 د.ك غير صحيح من الناحية الفنية حيث يجب فصل ناتج القيمة الاجمالية لكل أمر تغييري عن الآخر وليس جمع كافة البنود بالحسم منفصلة وكافة البنود بالاضافة منفصلة لجميع بنود اوامر العمل التغييرية فعندما يطلب تغيير مادة واضافة اخرى بديل عنها يصبح ناتج قيمة امر العمل هو المطلوب سواء بالاضافة أو الحذف.

عدم فرض الغرامات المستحقة على المقاول البالغ قيمتها 142.210/000 د.ك بالمخالفة للشروط التعاقدية وذلك على النحو التالي:

- عدم فرض غرامة التأخر في تقديم البرنامج الزمني للمشروع البالغ قيمتها 7.200/000 د.ك بالمخالفة للمادة رقم 14 - 1 فقرة 1-1 من الشروط الحقوقية والشروط الخاصة بالمناقصة.

- عدم فرض غرامة التأخر في تقديم اسماء مقاولي الباطن للأعمال لاعتمادهم والبالغ قيمتها 114.850/000د.ك بالمخالفة للمادة رقم 4 من الشروط الخاصة بالمناقصة. وأفادت الوزارة بأنه لم يكن بمقدورها احتساب وتطبيق هذه الغرامات بسبب تأخر اصدار أمر مباشرة العمل نظرا لطول مدة الاجراءات مع الجهات المعنية لتجديد رخص البناء بعد انتهائها وإصدار تعهد الاشراف بعد التعاقد مع مكتب الاشراف الهندسي وإزالة المعوقات بموقع العمل وعدم وجود كل من الجهاز الفني المعتمد للمقاول لتقديم البرنامج والجهاز الفني المعتمد للإشراف على الدراسة خلال هذه الفترة وان الوزارة ترى عدم وجوب تطبيق الغرامة ففي حال اعتماد مقاولي الباطن والجهاز الفني للمقاول الرئيسي قبل موعد مباشرة العمل اصبح للمقاول الرئيسي الحق في المطالبة المالية نظير وجودهم حتى تاريخ المباشرة بالاعمال.

- السماح للمقاول بتوصيل خط الكهرباء اللازم لتنفيذ اعمال المشروع عن طريق مبنى ادارة التنمية الاسرية المجاور له قبل انتهاء الاعمال ودون اخذ الموافقات والتصاريح اللازمة من الجهات المعنية بالدولة مما ترتب عليه تحمل الوزارة لتكاليف الاحمال الكهربائية بدلا من تحميلها للمقاول ودون مراعاة انظمة السلامة للمتلكات العامة بالمخالفة للمادتين رقمي 24 و 34 من الشروط الخاصة بالمناقصة. وأفادت الوزارة بأنه تم توصيل التيار الكهربائي للمكاتب بعد إزالة المولد الكهربائي لتنظيف الموقع حسب طلب البلدية لاستلام شهادة النظافة وتقديمها لوزارة الكهرباء والماء لتوصيل التيار بناء على طلب المقاول لحين توصيل التيار نظير مبلغ مالي سبق تحديده يتم خصمه من مستحقات المقاول علما بأن الفترة الزمنية قصيرة ولم تتجاوز الشهر.

3 - مأخذ شابت اعمال المناقصة رقم (أف/50/201/2012) بشأن مشروع انشاء وانجاز وصيانة مبنى ادارة الشؤون الهندسية ومبنى منتدى الأئمة والخطباء (مشاريع خطة التنمية) ومنها:

- تعثر المقاول في تنفيذ اعمال العقد وتدني نسبة الانجاز للمشروع وعدم قيام الوزارة باتخاذ أية اجراءات حيال البطء في التنفيذ طبقا لشروط التعاقد. وأفادت الوزارة بأنه تم اصدار كتب متعددة للمقاول لحثه على تلافي هذا التأخير وتحميله ما يترتب عليه من آثار مستقبلية ومنها إنذار بسحب العمل في 2014/11/20 كذلك تم توجيه (إخطار غرامة) للمقاول عن التأخر في تنفيذ الاعمال وفقا للبرنامج الزمني وتم تطبيقها بدفعة الانجاز الاولى التي تقدم بها المقاول طبقا للشروط الحقوقية مادة (14-2/أ) وجار اجراءات سحب الاعمال من المقاول وفقا لشروط التعاقد وما تقتضيه مصلحة العمل.

- عدم قيام الوزارة بخصم غرامة تغيب الجهاز الفني عن الموقع

التتمة ص10

تأخر الاستفادة من مشاريع خطة التنمية نتيجة تدني الصرف على بعض المشاريع وعدم الصرف على أخرى

مآخذ شابت عقد مشروع مبنى مركز النشاط النسائي الثقافي والاجتماعي

ضعف الرقابة على محتويات مخازن تابعة للوزارة لعدم تعيين أمناء لتلك المخازن

مخالفات بأعمال مناقصة مشروع مبنى إدارة الشؤون الهندسية ومبنى منتدى الأئمة والخطباء

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

صرف مكافآت بدل حضور لجان لبعض الموظفين أثناء قيامهم بإجازات

تتمة المنشور ص09

والتي بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 21.190/000 د.ك.

- عدم فرض غرامة عن التأخير بتقديم مقاولي الباطن البالغ قيمتها 145.110/000 د.ك. وأفادت الوزارة بأنه تم اصدار كتاب (إخطار غرامة) للمقاول بهذا الخصوص في 2014/6/9 علما بأنه لم يتم خصمها من شهادة الدفع حيث انه لم يصدر له سوى شهادة الدفع رقم 1 فقد وجار إعداد شهادة الدفع رقم 2 مدرج بها كافة الغرامات وفقا للإخطارات الصادرة للمقاول حتى تاريخه.

4 - مآخذ شابت عقد انشاء وانجاز وصيانة مبنى مركز الوزارة بمحافظة الاحمدي الكائن بمنطقة الفحيحيل الخاص بالمناقصة رقم (أ ف27 - 2013/2012) مشاريع خطة التنمية ومن بينها:

- تراخي الوزارة باتخاذ الاجراءات القانونية تجاه المقاول بالرغم من عدم جديته في تنفيذ اعمال المشروع قبل توقفها وإخلاله بالتزاماته التعاقدية مما يشير الى ضعف الرقابة على تنفيذ العقد ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- عدم الالتزام بتقديم البرنامج الزمني للمشروع بالمخالفة للمادة رقم 14 - 1 من الشروط الحقوقية والشروط الخاصة بالمناقصة وعدم الالتزام بتقديم مقاولي الباطن بالمخالفة للمادة رقم 4 من الشروط الخاصة بالمناقصة وعدم الالتزام بتقديم كامل الجهاز الفني بالمخالفة للمادة رقم 15 من الشروط الخاصة بالمناقصة.

- التعاقد مع كل من المقاول والمكتب الاستشاري بمبلغ اجمالي قدره 3.014.646/000 د.ك بالرغم من وجود نزاع قانوني لوقف اعمال المشروع مما أدى الى توقف الاعمال حتى تاريخه.

- تحميل الميزانية بمصروفات بلغ ما أمكن حصره منها 368.657/000 د.ك دون الاستفادة منها نتيجة التوقف الكلي لأعمال المشروع ونقله الى مكان آخر ومنها:

- وجود مطالبات مالية للمقاول والمكتب الاستشاري نتيجة التوقف الكلي لأعمال المشروع بلغ ما أمكن حصره منها 85.545/00 د.ك. وقيمة ما سيصدر من امر تغييري للمقاول بمبلغ 283.112/00 د.ك نتيجة تغيير موقع المشروع ونقله الى مكان آخر رغم صدور حكم ابتدائي برفض دعوى وقف تنفيذ المشروع بموقعه الحالي. وأفادت الوزارة انه بعد الرجوع الى المستندات تبين ان كافة الاجراءات التي تم الاشارة اليها بشأن اعتماد مقاولي الباطن واعتماد الجهاز الفني للمقاول وكذلك اعتماد البرنامج الزمني للمشروع قد تمت من خلال ممثل الوزارة بالتنسيق مع المكتب الاستشاري المكلف من قبل الوزارة لمتابعة تنفيذ اعمال العقد.

5 - مآخذ شابت بعض عقود الصيانة والجذرية والانشاءات الصغيرة لبعض ادارات مساجد المحافظات ولجنة عقود الصيانة لقطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية ومنها:

- عدم فرض الغرامات المستحقة على بعض المقاولين والبالغ قيمتها 94.725/000 د.ك بالرغم من اخلالهم بالتزاماتهم التعاقدية وذلك على النحو التالي:

- عدم فرض غرامة التأخر بتقديم مقاولي الباطن البالغ قيمتها 94.020/000 د.ك بالمخالفة للمادة رقم 4 من الشروط الخاصة بالمناقصة وعدم فرض غرامة الإخلال بنقل بعض اعضاء الجهاز الفني على كفالة المقاولين بلغ ما أمكن حصره 705/000 د.ك بالمخالفة لشروط اصول المناقصة.- خصم مصروفات اعمال الزراعة الخاصة بعقود الصيانة الدورية بمحافظتي حولي والاحمدي وكذلك قطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية على غير الباب والبند والنوع المختص بلغ جملة ما أمكن حصره منها 203.892/000 د.ك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية والتعميم رقم 5 لسنة 1998 بشأن الدليل النمطي الموحد للحسابات بالجهات الحكومية.

- تحميل ميزانية السنة المالية 2015/2014 بمبلغ تخص سنوات مالية سابقة بلغ ما أمكن حصره منها 186.197/000 د.ك بالمخالفة للبند (4/ج- ثالثا) من قواعد تنفيذ الميزانية.

6 - مآخذ شابت اعمال الصرف في ادارة العلاقات الخارجية

بيت الزكاة

بالوزارة ومنها:

- الاستمرار بتحويل قيمة مساهمات المشاريع عن طريق وزارة الخارجية والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بلغ ما أمكن حصره مها ما جملته 3.158.953/000 د.ك خلال السنتين الماليتين 2014/2013 و 2015/2014 بالرغم من عدم وجود أي مستندات تؤيد تحويل تلك المبالغ للجهات المستفيدة او تؤيد تنفيذ تلك المشاريع في الخارج مما يشير الى ضعف الرقابة على اعمال لجنة التعاون الاسلامي.

- قيام الوزارة بصرف مكافأة الدعاة الصادرة ضمن القرار الوزاري رقم 2001/267 لموظف معين لديها تمت اعارته لوزارة الخارجية بمرتب كامل رغم عدم انطباق اللائحة الخاصة بالدعاة المبتعثين للخارج عليه بلغ مجموع المكافأة التي صرفت له منذ ايفاده وحتى 2014/8/31 ما قيمته 14.400/000 د.ك.

7 - مآخذ شابت الصرف على النوع 1/9/1/5 مؤتمرات محلية ومن بين تلك المآخذ:

- صرف مكافآت اللجان العاملة في المؤتمرات والمسابقات والاجتماعات التي عقدتها الوزارة بلغ ما أمكن حصره منها 215.505/000 د.ك رغم عدم الاستدلال على ما يؤيد عملهم في غير اوقات الدوام الرسمي بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 28 لسنة 1986.

- مآخذ شابت الصرف للمادتين رقمي 3 و 4 من القرار الوزاري رقم 359 لسنة 2008 بشأن لائحة تخصيص المساكن الوقفية.

- تحصيل القيمة الايجارية للمساكن الوقفية المؤجرة لغير الأئمة والمؤذنين دون قيدها وتسجيلها في الحسابات عن طريق ادارة الشؤون المالية.

- عدم الاستدلال على السند القانوني في تأجير بعض المساكن الوقفية لإحدى الشركات وتراخي الوزارة في تحصيل المبالغ الإيجارية المستحقة عليها نظير استغلالها لتلك المساكن.

- عدم الالتزام بالاشتراطات المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم 359 لسنة 2008 بشأن لائحة تخصيص المساكن الوقفية للعاملين بالوزارة ومن مظاهر ذلك:

- تخصيص اكثر من وحدة سكنية للموظف الواحد بالمخالفة للمادة رقم 2 من القرار المشار اليه.

9 - عدم كفالة عدد 446 عامل من قبل متعهد العقد رقم 331 عن المناقصة رقم (2012/2011-2) بشأن اعمال النظافة التابعة لقطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية البالغة قيمته 2.687.379/000 د.ك منذ بدايته في 2012/9/1 رغم منحه تصاريح عمل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالأعداد الكاملة للعقد والبالغة 1433 عاملا. وأفادت الوزارة بأنه نظرا لتداخل تنفيذ العقد مع وزارة التربية فإن بعض مديري المدارس وخاصة النسائية يطلبون بقاء العمالة الخاصة بوزارة التربية في العمل المسائي كما هي ومن ثم تضطر الوزارة الى ابقاء هؤلاء العمال على كفالة الشركات الخاصة بوزارة التربية ودفع اجورهم عن فترة العمل المسائية وستراعي الوزارة ملاحظة ديوان المحاسبة ومحاولة العمل على حلها مستقبلا.

10 - تأخر متعهد العقد رقم 383 من المناقصة رقم 39-2013/2012 والمبرم في 2013/12/29 بقيمة 1.598.400/000 د.ك بشأن أعمال نظافة المساجد والمباني التابعة للوزارة في محافظة الأحمدي في مباشرة العمل لمدة قاربت 6 شهور

التتمة ص11

مخالفات في عقد مبنى مركز الوزارة الكائن بالفحيحيل في محافظة الأحمدي

الوزارة لم تلتزم بالدراسة والتوصية لـ 9 موضوعات خلال المدة المحددة لها من قبل لجنة المناقصات

مآخذ شابت أعمال توفير اختصاصيين لإدارة نظم المعلومات

ملاحظات تنفيذ المناقصة الخاصة بتأجير وتشغيل قاعات الخيام الرمضانية

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

مآخذ شابت بعض عقود الصيانة لبعض إدارات مساجد المحافظات

تتمة المنشور ص 10

من بعد فترة التجهيز دون تطبيق الوزارة غرامة التأخير عليه طبقا لشروط التعاقد. وأفادت الوزارة بأنه وفقا للمصلحة العامة فقد رأت تمديد عقد محافظة الأحمدي السابق نظرا لتعثر المتعهد الجديد وبناء عليه تم تمديد عقد محافظة الفروانية من أجل تفادي عدم وجود شركات نظافة بالمحافظات المذكورة أثناء فترة الانتقال بين العقود كما انها حالة وحيدة تمت تحت ظروف خاصة وستراعي الوزارة عدم تكرار مثل هذه الملاحظة مستقبلا.

11 - مآخذ شابت أعمال توفير اختصاصيين لإدارة نظم معلومات ومنها:

- تجزئة اعمال توفير اختصاصيين لإدارة نظم المعلومات وطرحها في مناقصتين بلغت قيمتهما 175.320/000 د.ك بنفس الفترة رغم تشابه الاعمال بالمخالفة لقانون المناقصات العامة رقم 37 لسنة 1964 ولتعميم وزارة المالية رقم 16 لسنة 1995 بشأن نظم الشراء للجهات الحكومية ومن ثم تفادي العرض على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وتفويت فرصة الحصول على أسعار افضل. وأفادت الوزارة بأنه سيتم التنبيه على الجهات المختصة بإرسال احتياجاتها للإدارة المالية قبل بدء السنة المالية بحيث يكون لديها الوقت الكافي لتوفير تلك الاحتياجات من خلال طرح المناقصات اللازمة وسيراعى دمج الاعمال المتشابهة في مناقصة واحدة حسب توصيات ديوان المحاسبة وتلافي مثل تلك الملاحظات مستقبلا.

- تأخر متعهد العقد رقم 273 والبالغ قيمته 31.500/000 د.ك والمبرم بتاريخ 2013/8/14 لمدة سنة بشأن توفير عدد 2 اختصاصي نظم آلية لإدارة مركز المعلومات في تنفيذ العقد لفترة قاربت 3 شهور دون تطبيق الشروط الجزائية عليه والبالغة 50/000 د.ك على كل اختصاصي باليوم. وأفادت الوزارة بأنه جار متابعة العقد وحصر الأعمال وتطبيق الشروط الجزائية.

- استمرار الوزارة بالتعاقد على توفير خدمة اختصاصيين لإدارة نظم المعلومات منذ سنوات طويلة دون توفير هذه الخدمة عن طريق التوظيف أو الاستفادة من تلك العقود لتدريب العاملين في الادارة المذكورة ونقل الخبرة وتأهيل كوادر الوزارة بلغ ما أمكن حصره من تكلفة العقود السارية ما جملته 645.100/000 د.ك. وأفادت الوزارة بأنها تسعى دائما لتوفير هذه النوعية من العمالة الوطنية ويتم طلبها من ديوان الخدمة المدنية ولكن نظرا لندرة هذا التخصص وعدم امكانية توفيره من المعينين الجدد فضلا عن انخفاض الرواتب ووجود بديل براتب اعلى في القطاع الخاص فإنه يصعب توفير هذه النوعية عن طريق التوظيف.

12 - مآخذ شابت تنفيذ المناقصة رقم 15-2014/2013 بشأن تأجير وتشغيل قاعات خيام رمضانية بمواقع مختلفة لشهر رمضان عن السنتين 1435 و1436 هجرية بقيمة اجمالية قدرها 960.006/000 د.ك ومنها:

- عدم صحة التواريخ المحررة على العقود حيث اتضح ان كتاب ادارة الشؤون القانونية الصادر الى ادارة الشؤون المالية بشأن الانتهاء من مراجعة العقود تمهيدا للتعاقد يحمل تاريخ 2014/7/2 الموافق 5 رمضان 1435 أي بعد التواريخ المحررة على العقود.

- صرف قيمة الاعمال المنفذة عن كامل شهر رمضان رغم انه تبين عدم ابرام العقود. وأفادت الوزارة بأنه تم تحرير العقود فعليا وفقا للتواريخ المثبتة عليها وان ما حدث من تبادل للمراسلات بين الشؤون القانونية والادارة المالية كان فقط لتعديل بعض بنود العقد وليس العقد ككل وان المتعهد قام بالفعل بالتوريد عن كامل ايام شهر رمضان وتم صرف قيمة الاعمال المنفذة.

13 - اعمال النقليات ومنها:

- استئجار سيارات بموجب العقدين رقمي 204 و 315 بأعداد اكبر من الحاجة حيث نتج عنه وجود عدد 12 سيارة من العقدين دون استخدام مما ترتب عليه دفع مبالغ اجمالية قدرها 21.000/000 د.ك دون مبرر وذلك منذ بداية العقدين وحتى آخر فحص في شهر مارس 2015.

- تخصيص سيارات بموجب العقدين رقمي 204 و 315 لموظفين لا تستدعي طبيعة عملهم ذلك حيث انهم يقومون بأعمال مكتبية وكذلك صرف بطاقات تعبئة الوقود لهم مما ترتب عليه تحميل ميزانية الوزارة بمصروفات بلغت 119.651/000 د.ك بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 1 لسنة 1994 بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية.

- عدم ارجاع سيارات الصالون 4 سلندر المستأجرة بالعقود ارقام 204 و 315 و 444 الى قسم النقليات بالوزارة وعددها 287 سيارة وبطاقات تعبئة الوقود الخاصة بها والبالغ تكلفتها الاجمالية 789.446/000 د.ك من الموظفين المستفيدين منها خلال تمتعهم باجازات دورية وكذلك عدم تسليمها الى الموظفين البدلاء عنهم خلال تلك الفترة مما يحرم الوزارة من خدمات تلك السيارات بالمخالفة للمادة رقم 11 من تعميم وزارة المالية رقم 1 لسنة 1994 بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية.

14 - عدم تعيين امناء للمخازن ارقام 1 و 2 و 3 و 4 في منطقة الرقعي ومخزن السكراب في منطقة جليب الشيوخ مما ينتج عنه شيوع المسؤولية وضعف الرقابة على محتويات تلك المخازن.

15 - عدم ايصال التيار الكهربائي لمخزن الوزارة بمنطقة جليب الشيوخ (ارض مسورة بمساحة تقارب 25000م2) رغم مضي عدة سنوات على تسلمه وتسويره حيث تقوم الوزارة بالاعتماد على مولد كهرباء لتوفير كمية محدودة من الكهرباء وبالتالي عدم الاستفادة من الارض الشاسعة المخصصة للوزارة حيث لوحظ انه يستخدم حاليا بشكل محدود للمواد المعادة فقط. وأفادت الوزارة بأنه وفقا للمراسلات مع بلدية الكويت تمت إزاة الموقع المخصص للمخازن وجار العمل على نقل الموقع وإخلائه ومن ثم فإن الاعمال توقفت بالمخزن لحين انتهاء عملية الإزاحة أو النقل.

16 - عدم وجود مستندات مؤيدة للقيام بأعمال جرد العهد من الموظفين المكلفين بالإنجاز بموجب القرار الاداري رقم 2014/3128 بتاريخ 2014/5/12 بشأن تكليف 46 موظفا لإنجاز اعمال الجرد السنوي للعهد مقابل بدل مالي بالمخالفة لتعليمات الجرد السنوي العام لعهد المواد في النظام الآلي الصادر في اكتوبر لسنة 2000 حيث أفادت الوزارة بأن المستندات متاحة ومرفق صورة منها للاطلاع.

17 - مآخذ شابت حسابات البنوك المحلية لعدد من ادارات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ارقام (ادارة العلاقات الخارجية 111010008517و ادارة شؤون القرآن الكريم 111010021068 و ادارة السراج المنير 011010614320 وادارة الدراسات الاسلامية 011010180584) ومنها:

-عدم قيام الوزارة بإجراء القيود المحاسبية اللازمة لصرف وتوريد مكافآت الطلبة والدعاة المبتعثين المشمولين بالحسابات الوارد ذكرها اعلاه من تاريخ 2014/4/1 وحتى تاريخه بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 9 لسنة 1994 بشأن القيود المحاسبية للجهات الحكومية ولقواعد تنفيذ الميزانية وبالمخالفة لموافقة وزارة المالية رقم (م/1/34) بتاريخ 1996/8/10.

- عدم قيام الوزارة بإعداد مذكرة تسوية البنك بصفة شهرية من تاريخ 2014/4/1 حتى 2014/1/1 وإعداد مذكرة التسوية لعدد من الشهور بصورة مجمعة بالمخالفة للبند (7 - رابعا) من قواعد تنفيذ الميزانية. وأفادت الوزارة بأن جميع القيود المحاسبية اللازمة تم اجراؤها بالكامل حسب ما ورد بموافقات وزارة المالية علي فتح تلك الحسابات ولا توجد اي قيود محاسبية مطلوب اجراؤها وإدخالها ضمن الدورة المستندية لحسابات الوزارة وتم تكليف مجموعة من المحاسبين للمتابعة والإشراف على تلك الحسابات وإعداد مذكرات التسوية اللازمة لها بصفة دورية كل شهر.

رابعا- ملاحظات شؤون التوظيف:

1 - أهم الملاحظات التي شابت نظام المكلفين:

- تكليف 727 مكلف من خارج قطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية بالمخالفة لكتاب مجلس الخدمة المدنية رقم (م خ م/14/324) بتاريخ 2006/4/11 حيث بلغ ما امكن حصره لهم من مكافآت خلال السنة المالية 2015/2014 (من ابريل حتى نوفمبر 2014) 1.056.618/000 د.ك.

- إسناد وظيفة مشرف عام ومشرف مركز لعدد 123 من المكلفين من خارج قطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالمخالفة للشروط المعتمدة من قبل ديوان الخدمة المدنية والمحددة بالقرار الاداري رقم 2006/2128 بتاريخ 2006/8/9. وأفادت الوزارة بأنه ايماء الى توصيات ديوان المحاسبة بوجوب الحصول على موافقة ديوان الخدمة المدنية على هذا التكليف فقد تم مخاطبة مجلس الخدمة المدنية بالكتاب رقم 684 المؤرخ 2015/5/28 حيث وافق على طلب الوزارة بموجب كتابه رقم (م خ م/2015/19/429) بتاريخ 2015/7/12.

2 - صرف مكافآت بدل حضور جلسات لجان لبعض الموظفين خلال قيامهم بإجازات بلغ ما امكن حصره منها 1.755/000 د.ك بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 1983.

خامسا- ملاحظات الرقابة المسبقة:

1 - ملاحظات وتوجيهات ذات اهمية خاصة ومنها:

- الموافقة على المناقصة رقم (أف/10-2014/2015) اعمال الانشاءات الصغيرة بمواقع مختلفة لقطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية شريطة عدم استخدام القسم الخاص بالعمالة والفنيين وكذلك قسم السيارات والمعدات الواردة في جداول الاسعار إلا في أضيق الحدود وعدم تداخل اعمال المناقصة موضوع البحث مع اعمال العقود الجارية الاخرى وأن يكون كتاب موافقة المناقص الفائز بتاريخ 2015/2/12 على نسبة الخصم جزءا من مستندات التعاقد.

2 - رد اوراق بعض الموضوعات.

تمد خلال السنة المالية 2015/2014 رد اوراق عدد 5 موضوعات للوزارة.

3 - عدم التزام الوزارة بالدراسة والتوصية لعدد 9 موضوعات خلال المدة المحددة لها من قبل لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة 38 من القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

أفاد الديوان بكتبه الصادرة للجهة ان يراعي مستقبلا تقديم التوصيات اللازمة خلال المدة المحددة بكتاب لجنة المناقصات المركزية بإحالة وثائق العطاءات المقبولة للمناقصة للدراسة وتقديم التوصيات اللازمة وذلك تفاديا لانتهاء التأمين الاولي للمناقصين قبل الانتهاء من اجراءات التعاقد.

4 - طول مدة بقاء عدد 4 موضوعات بالوزارة بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية وقبل عرضها على الديوان الامر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل الوزارة.

أكد أن البلد بحاجة إلى وزراء مجتهدين بعيدا عن المحاصصة والمجاملة

العتيبي لـ «الدستور»: البديل الاستراتيجي

شدد النائب فارس العتيبي على رفضه مشروع البديل الاستراتيجي جملة وتفصيلا مؤكدا أنه لا يعبر عن تطلعات الشعب الكويتي والموظفين الذين يعملون على خدمة الوطن نافيا في الوقت نفسه ما يتردد ان هذا البديل سيسهم في المساواة بين المواطنين.
واعتبر العتيبي في حوار خاص لـ «الدستور» أن البديل الاستراتيجي فخ حكومي لافتا إلى انه بصيغته الحالية سينسف مبدأ العدالة الاجتماعية قائلا إن سلم الرواتب الذي أعدته الحكومة ليس فيه أي عدالة ويعد سالبا لحقوق المواطن.
وأشار إلى أن مجلس الأمة الحالي من أكثر المجالس وضوحا مع المواطن مستطردا:كما يتميز هذا المجلس من حيث القوانين التي أصدرها والتي تصب في صالح الوطن والمواطن وشهد تعاونا كبيرا بين المجلس والحكومة.
وفيما يلي نص الحوار:

النائب فارس العتيبي

• ما تقييمك لأداء مجلس الامة خلال دور الفصل التشريعي الحالي؟

- يعد مجلس الأمة الحالي من أكثر المجالس وضوحا مع المواطن كما يتميز هذا المجلس من حيث القوانين التي أصدرها والتي تصب في صالح الوطن والمواطن إضافة إلى معالجته كثيرا من القضايا التي بقيت عالقة لسنوات كثيرة كما شهد المجلس تعاونا كبيرا بين المجلس والحكومة إلا أن لدينا بعض الملاحظات على الحكومة وأبرزها عدم اصدارها اللوائح التنفيذية الخاصة بالقوانين التي اقرها المجلس علما ان الحكومة صوتت بالموافقة عليها.

• ما الذي يمنع الحكومة من تنفيذ هذه القوانين؟

- عدم وجود جدية لدى الحكومة في تطبيق القوانين وتفعيلها ونحن من هذا المنبر نطالبها بالعمل الجاد في وضع اللوائح التنفيذية لقوانين وافقت عليها علما ان جميع هذه القوانين تعد ضرورة ولا بد من تطبيقها والشارع الكويتي ينتظرها.

• انتم في لجنة الميزانيات وردكم الكثير من الملاحظات على أغلب الجهات الحكومية فما دوركم في اللجنة لمعالجة هذه الاخطاء؟

- نحن نأخذ ملاحظات ديوان المحاسبة بعين الاعتبار وندعو الحكومة بوزاراتها وهيئاتها وجميع الجهات التابعة لها لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي هذه الملاحظات وان لمسنا ان أيا من هذه الجهات غير جادة في تسوية اوضاعها يكون مصيرها عدم الموافقة على ميزانياتهم.

محاسبة المتجاوزين

• إذا وردتكم ملاحظات معينة على جهة ما فما الاجراءات المتبعة من قبلكم؟

- نعم هناك اجراءات كثيرة يمكن اتباعها مع الجهات التي نلاحظ انها غير متعاونة مع اللجنة ومع ديوان المحاسبة لمعالجة الملاحظات ومنها تفعيل الفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة بشأن المحاكمات التأديبية وذلك لمحاسبة المخالفين والمتجاوزين على المال العام وأؤكد ان اللجنة بدورها لن تسكت عن أي جهة يتبين انها تمارس اعتداء على اموال الشعب.

• خلال دراستكم الملاحظات هل رأيتم اي جهة تستحق احالتها للنيابة؟

- نعم هناك جهات تستحق الاحالة للنيابة ونحن لن نتوانى بالوقوف ضد أي أمر يهدد المصالح العليا للبلد كما اننا ايضا ننسق مع لجنة حماية الاموال العامة.

• عند الاجتماع مع رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني لتنمية ودعم المشاريع الصغيرة محمد الزهير أوردتم مجموعة كبيرة من الملاحظات على عمل الصندوق فما الاجراءات التي ستتخذونها معهم؟

- طلبنا من وزارة المالية عدم صرف أي مبلغ للصندوق حتى نتأكد من جدية القائمين عليه وأنهم بالفعل جادون في تطوير وتحسين عملهم كما أكدنا ضرورة وضع دراسة واضحة لوضع المشاريع وأي جهة ليس لديها خطة واضحة لأوجه الصرف لن يوافق على ميزانيتها.

البديل الاستراتيجي

• عبرت عن رفضك البديل الاستراتيجي فما آخر المستجدات الخاصة به؟

- نعم وما زلت أرفض البديل الاستراتيجي جملة وتفصيلا وهذا البديل لا يعبر عن تطلعات الشعب الكويتي والموظفين الذين يعملون على خدمة الوطن وما يتردد ان هذا البديل سيسهم في المساواة بين المواطنين غير صحيح لان سلم الرواتب الذي أتت به الحكومة ليس فيه أي عدالة ويعد سلبا لحقوق المواطن وأخذ تعبه وعنائه وعمله.

• ولكن يتساءل البعض كيف توجد عدالة اجتماعية حاليا وعندما يتخرج اثنان من نفس الكلية ويعينان في وزارتين مختلفتين أحدهما يأخذ أضعاف مرتب الاخر؟

- وأنا أريد ان أسأل أين العدالة في النقاط المميزة في العمل وتطابق الأعمال لأنه توجد أعمال شاقة وأعمال يدوية صعبة وإذا كنت تقصد العاملين في القطاع النفطي فهم يعملون هناك على حساب صحتهم وجهدهم ولكن في الجهات الحكومية الأخرى لا تعد من المهن الشاقة ويكون مرتبها متساويا مع مقدار الجهد الذي يبذله الموظف والبديل بصيغته الحالية سينسف مبدأ العدالة الاجتماعية والرؤية التي طرحتها أنت هذه هي فخ الحكومة على أنه لا توجد عدالة ومساواة وأؤكد ان البديل الاستراتيجي يعد فخا حكوميا نرفضه رفضا قاطعا.

• ولكنه سيطبق على الموظفين الجدد كما اعلنت الحكومة؟

- لن نقبل تطبيقه لا على الموظفين الجدد ولا على القدماء لأن هناك أمورا لا يمكن المساومة فيها خصوصا جهد وتعب المواطن.

منع الاختلاط

• كنت أحد المطالبين لوزير التربية د بدر العيسى بتطبيق حكم المحكمة الدستورية بمنع الاختلاط ولكن إذا لم يطبق الوزير فهل سيتم استجوابه؟

- نقول إذا لم يعر الوزير د بدر العيسى اهتماما بحكم الدستورية ورأينا انه لا يبالي بالأحكام فلن يقف الأمر عند الاستجواب بل سيكون أكبر من ذلك وسيتسبب ذلك بأزمة بين المجلس والحكومة وستكون أكبر من موضوع استجواب وطرح ثقة.

تحالفات إسلامية

• كيف ترى دخول الكويت في تحالفات اسلامية ودولية ومشاركتها في عاصفة الحزم ورعد الشمال؟

- تعد هذه الخطوة ممتازة ومن أفضل القرارات الخارجية التي تتخذها الكويت وهذا موقف عربي اسلامي خليجي لردع شر أي جهة تريد المساس بدول الخليجي وبالأمة الاسلامية ونحن نقف صفا واحدا مع قيادتنا الحكيمة في أي خطوة تقدم عليها لأن أمن البلد أولوية لا يمكن المساومة عليها كما نبارك مشاركة قواتنا المسلحة في عاصفة الحزم في دولة اليمن الشقيقة لإعادة الشرعية إليها.

• ما تقييمك لأداء وزارة الداخلية من في ظل التوترات الإقليمية؟

- في البداية نشكر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد على الأداء المتميز الذي يقوم به وعمله واضح وبين ومن «رجال» يعمل على مدار الساعة لحفظ أمن وأمان البلد ونحن نقف معه ونشد على يده وأقول له نحن معك بأي أمر تراه مناسبا لتبقى الكويت واحة الامن والأمان.

سفراء الكويت

• شهدت الفترة الاخيرة مقتل اكثر من مواطن في لبنان وطالبتم النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بالتحري لمعرفة خلفيات القضية فهل تم تزويدكم بأي معلومات؟

- على وزارة الخارجية تفعيل دورها بقوة ويجب على سفراء الكويت في الخارج ان يكونوا على قدر المسؤولية نطالب وزير الخارجية بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

التتمة ص13

دخول الكويت في تحالفات اسلامية ودولية ومشاركتها في عاصفة الحزم خطوة ممتازة

تصنيف الكويت لحزب الله على قائمة الارهاب خطوة ممتازة وفي الطريق الصحيح

إذا لم يهتم العيسى بتطبيق منع الاختلاط فسيكون الأمر أكبر من استجوابه

ضرورة إقرار مخاصمة القضاء بموازاة استقلال القضاء

سنقف صفا واحدا مع قيادتنا الحكيمة في أي خطوة

فخ حكومي ينسف العدالة والمساواة

..ومشاركا في اجتماعات لجنة الشؤون الخارجية

تتمة المنشور ص12

• هل لديك انتقاد لبعض البعثات الدبلوماسية خارج الكويت؟

- نعم لدي انتقاد كثير على البعثات الدبلوماسية الكويتية وعلى الوزير الالتفات لها لأن هناك أخطاء وتراخيا من قبل البعثات لم يعد ممكنا السكوت عنها ونقول لوزير الخارجية ان السفير أو القائم بالأعمال الذي لا يريد العمل او لا يستطيع أداء واجبه عليه ان يستريح ووضع الرجال المناسب في المكان المناسب كما ان على الوزير ان يعطي أوامر للسفراء ان يقدموا المزيد من الخدمات للمواطنين وتأمين كل ما يحتاجونه والتواصل بمواطنينا باستمرار كما نحث وزارة الخارجية على وضع آلية جديدة تزيد من الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين في الخارج.

الملف الرياضي

• بعد مناقشة مجلس الأمة لملف النشاط الرياضي خرج المجلس بمجموعة من التوصيات من أجل العمل على إعادة تفعيل الرياضة الكويتية فهل ترى ان هناك اي تطورات باعتبارك عضوا في لجنة الشباب والرياضة؟

- موضوع إيقاف النشاط الرياضي أرى انه لن يحل خلال الفترة القريبة المقبلة لأن الأمر مسألة نفوس وشخوص وليس مسألة نصوص.

• إذاً لا ترى انه يوجد أي حل لهذه القضية؟

- لا إذا بقينا نعمل على نفس المنوال الحالي فنحن ندور في حلقة مفرغة لأن الرياضة الكويتية تقوم على عدة اعتبارات والجميع يعرفها ولكن الحل سيكون عندما يقف الجميع عن تحدي بعضهم البعض ووضع مصلحة الكويت نصب أعينهم بعيدا عن النظرة الضيقة والمصالح الشخصية.

إساءات دشتي

• ناقش المجلس اساءة النائب د.عبد الحميد دشتي للسعودية والبحرين في ساعتين وعاود مرة أخرى بنفس الاساءات واصبحنا نسمع مطالبات بسحب الجنسية منه فما تعليقك؟

- النائب دشتي رفعت عليه قضيتان وهما منظورتان امام القضاء ونحن نحترم رأي القضاء في اي أمر يقوله ولكن دشتي تعدى الخطوط الحمراء وبدأ بالإساءة للكويت ولمجلس الامة ولنفسه كعضو في المجلس.

• هناك اقتراح بقانون قدمه عدد من مجموعة النواب لإسقاط عضوية النائب فهل تؤيد هذا الاقتراح؟

إذا كان هذا الاقتراح صحيحا دستوريا ونوقش في قاعة عبد الله السالم فسأصوت عليه بالموافقة.

• ما تعليقك على كثرة الاستجوابات خلال الفترة الماضية هل ترى انها محقة ام انها مجرد تكسبات سياسية وانتخابية؟

لا توجد تكسبات سياسية في هذا المجلس لأن النائب عندما يرى ان وقت الاستجواب حان فهو يبادر في تقديم استجوابه كما أن المجلس الحالي همه الوحيد البحث عن العمل والانجاز وتطوير البلد والفائدة للمواطن والارتقاء به كما ان للنائب الحق في المساءلة السياسية وانا بكل أمانة مستغرب عندما لا يقوم النائب بالمساءلة النيابية الجميع يقول ان المجلس ضعيف في أدائه الرقابي وعندما يفعل النواب المساءلة السياسية يقولون انه تكسب! وأنا اقول ان على النائب القيام بدوريهالتشريعي والرقابي متى ما اتيحت له الفرصة.

• هل عين النائب فارس العتيبي على الوزراء لاستجوابه؟

- بغض النظر ان كانت عيني على أحد لاستجوبه ام لا ولكن إن رأيت احد الوزراء يستحق الاستجواب وفلن اتوانى في ذلك وسأتقدم لاستجوابه.

قضية البدون

• ألم يحن الوقت لحل قضية البدون خصوصا انها قضية انسانية؟

- قضية البدون قضية مستحقة ويجب معالجتها بأسرع وقت لان هذه القضية اصبحت مثل كرة الثلج فهي بازدياد فأعداد الاخوة البدون كل سنة نلحظ ازديادها ما يعني ان المشكلة تكبر يوما بعد يوم دون معالجة حقيقية لها ولكن إذا بالفعل كان النواب يريدون حل هذه القضية يجب ان يقدموا قانونا يلزم الحكومة بتجنيس هذه الفئة وأعلن تأييدي لأي نائب يتقدم بمثل هذا القانون.

التدخلات الإيرانية

• تم القاء القبض على أكثر من خلية إرهابية في دول الخليج تتبع بشكل مباشر إيران فما ردك على هذه التدخلات؟

- نعم التدخلات الايرانية باتت واضحة للعيان وهي تريد ان تسوق اجندتها في دول الخليج ولكن هذا مرفوض كما ان ايران تهدد أمن دول الخليج فكل يوم اصبحنا نسمع تصريحات مختلفة من قيادات ايرانية تهدد امن واستقرار دول الخليج وهذا غير مقبول والجميع رأى كيف اعتدى الايرانيون على البعثة الدبلوماسية السعودية في طهران وهذا دليل على انهم يضمرون الشر لدول الخليج كافة وعلى قيادتنا اخذ الحيطة والحذر منهم ومن ير غير ذلك فهو لا يفقه بالسياسة ولا يعيش الواقع كما ثبت انها متورطة في الكثير من الامور الارهابية.

• كيف ترى تصنيف الكويت حزب الله على قائمة الارهاب؟

- خطوة ممتازة وعلى الطريق الصحيح لقطع دابر هذه الجماعة الارهابية في المنطقة ولو كانت هذه الخطوة متأخرة كثيرا لكنها تعد رسالة واضحة لكل من يضمر الشر لنا انه لن يتم السكوت عنه وعلى وزارة الداخلية البدء باتخاذ الاجراءات المناسبة لبتر ايدي حزب الله في الكويت لا سيما بعد التأكد بضلوعهم في عمليات ارهابية وكان اخرها خلية العبدلي الارهابية.

رفع الدعوم

• الحكومة تتجه لرفع الدعوم عن المحروقات والكهرباء فما الضمانات التي تلقيتموها من الحكومة لعدم مس جيب المواطن؟

- الضمانات الحكومية لعدم مس جيب المواطن نسمعها بشكل يومي بأن المواطن خط احمر ولكن الفيصل بيننا هو الوثيقة التي يعمل عليها المجلس والحكومة فهي الضامن بيننا وبين الحكومة وسنلزم الحكومة من خلال هذه الوثيقة بعدم مس جيوب المواطنين.

• يقال ان الحكومة طوال السنوات الماضية عند الحديث عن الترشيد تذهب مباشرة إلى جيوب الموطنين فلماذا لا تجد مصادر دخل اخرى لسد العجز في الميزانية؟

- نحن اكدنا للحكومة ان عليها البعد عن جيوب المواطنين وعليها التوجه للبدائل اخرى مثل زيادة الضرائب على المصانع والشاليهات والمزارع والمجمعات والقسائم الصناعية والاستثمارات الخارجية فكل هذه الامور تعد امورا ممتازة جدا لسد العجز في الميزانية بعيدا عن جيب المواطن.

• ما سبب تأخر الكويت عن غيرها من الدول الاقليمية ودول الخليج على وجه الخصوص؟

- لعدم وجود رجال صادقين وعلى قدر المسؤولية والعملية لإيجاد حلول ووضع الكويت على الطريق الصحيح لتعود كسابق عهدها درة الخليج.

رجال دولة

• هل لوزارة التخطيط دور في هذا التأخير؟

- لا لا أرى ان السبب هو وزارة التخطيط ولكن كما قلت اننا بحاجة لرجال دولة قادرين على الامساك بزمام الأمور والحل ان تكون الحكومة واعية وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قال للوزراء ان الذي لا يريد ان يعمل عليه ان يرحل وهو يقوم بدوره ولكن على الوزراء القيام بدورهم.

• هل تؤيد ان تكون الحكومة الكويتية حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصات السياسية؟

- نعم هذا ما نطالب به الحكومة عند كل تشكيل وزاري اننا بحاجة لوزراء مجتهدين بعيدا عن المحاصصة والمجاملة لأنه لم يعد مقبولا المجاملة على حساب الكويت فلا بد من وضع آلية حقيقية لتشكيل الحكومة.

مخاصمة القضاء

• قانون استقلال القضاء هل ترى أنه يجب اقراره؟

- القانون ما زال في اللجنة التشريعية ولكن يجب اقرار مخاصمة القضاء بموازاة استقلال القضاء.

• يقال ان دور المرأة تراجع مؤخرا في المجتمع فما ردك على هذا الكلام؟

- لا ارى ذلك لأننا في بلد ديمقراطي وعلى النساء النهوض بأنفسهن وتفعيل دورهن كما ان المرأة نصف المجتمع واصبحنا نرى مديرات دوائر حكومية من النساء وعلى النساء ايصال ممثلاتهن للبرلمان.

• سمو الامير عبر في وقت سابق عن رغبته بأن تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا فمتى سيتم تحقيق هذه الرغبة؟

-سيتم ذلك عندما تأخذ الحكومة بتوجيهات صاحب السمو وعلى الوزراء ان يقوموا بدورهم بشكل كبير وتنمية المواطن لينمي الوطن.

• كلمة اخيرة؟

- اريد توجيه رسالة للشعب الكويتي ان هذا المجلس للجميع ويمثل الجميع وأهدافه وقوانينه للشعب الكويتي بعيدا عن التكسبات السياسية.

وثيقة الإصلاح الضامن بيننا وبين الحكومة في عدم المساس بجيب المواطن

مجلس الأمة الحالي من أكثر المجالس وضوحا مع المواطن

أي جهة ليس لديها خطة واضحة لأوجه الصرف لن نوافق على ميزانيتها

لن نسكت عن أي جهة تمارس اعتداء على اموال الشعب

نطالب وزير الخارجية بوضع الدبلوماسي المناسب في المكان المناسب

نؤيد وزير الداخلية في إي إجراءات لتبقى الكويت واحة الأمن والأمان

طالب بالانتقال من معالجة العجز المرحلي في الميزانية إلى إعداد رؤية تنموية تعيد هيكلة الناتج

علي الغانم: تطبيق وثيقة الإصلاح يتطلب تحمل الحكومة مسؤوليتها وتعاون المجلس

رئيس غرفة التجارة والصناعة علي الغانم متحدثا خلال الجمعية العامة لغرفة التجارة أمس

الكويت تواجه أصعب تحد اقتصادي منذ عام 1946

قال رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة علي الغانم ان الكويت تواجه تحديا اقتصاديا يعد الاصعب منذ عام 1946.

واضاف الغانم في كلمته الافتتاحية للجمعية العامة الـ 52 لغرفة التجارة امس الاربعاء ان التحدي الذي تواجهه الكويت يفرض على الجميع نقل المواجهة من مستوى معالجة عجز مرحلي في الميزانية العامة الى صعيد البحث عن رؤية تنموية تعيد هيكلة الناتج المحلي الاجمالي وتحد من هيمنة النفط كمصدر شبه وحيد للدخل بصرف النظر عن الاتجاهات المستقبلية لأسعاره.

وذكر ان غرفة التجارة أكدت مرارا أن الاصلاح الاقتصادي بشقيه المالي والتنموي لا يمكن أن يتم إلا في إطار خريطة واضحة الخطوط والخطوات تضم حزمة كاملة متكاملة من السياسات والتشريعات والإجراءات يجري تنفيذها حسب جدول زمني يمتد إلى سنوات عديدة وتتسم بالشفافية التي تجعل المواطن يتفهم مبرراتها وأهدافها ويطمئن إلى جدواها وعدالتها.

واوضح ان وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي التي أقرها مجلس الوزراء قبيل أيام لا يمكن أن تستكمل أركانها بومضة ملهمة فليس هناك حلول سهلة سريعة الأثر وليس هناك حلول ترضي كافة الأطراف.

وافاد بأن القيمة الحقيقية لهذه الوثيقة تكمن في كونها تعبيرا حكوميا رسميا وصريحا عن الالتزام بالاصلاح المالي والاقتصادي وقرارا واضحا بتعريف هذا الاصلاح من خلال عرض أسسه ومنطلقاته وتحديد مضمونه وتوجهاته واجراءاته.

وقال الغانم ان هذه الوثيقة ستبقى آلياتها موضع تطوير وتعديل في ضوء التجربة دون أن يضعف ذلك من قوة الالتزام بالاصلاح وشريطة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها بحزم وشجاعة وأن يبقى تعاون مجلس الأمة في إطار القناعة الموضوعية والنظرة الوطنية.

واشار الى وجود فارق كبير بين تنويع ايرادات الميزانية العامة وبين تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي مبينا ان من الخطأ في معالجة الاوضاع الاقتصادية التركيز على جانبها المالي فقط بل لابد من أن يسير الاصلاح المالي بالتوازي والتكامل مع الإصلاح الاقتصادي.

واوضح ان الاصلاح الاقتصادي يتمثل برؤية تنموية حقيقية مستدامة تضع حدودا للاعتماد المطلق على إيرادات النفط ورؤية تستند إلى قوة عاملة وطنية يقود قاطرتها قطاع خاص كفء وملتزم بدوره التنموي والاجتماعي خاصة أن تعزيز الإيرادات العامة يرتبط بقوة وبالضرورة بتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

ولفت الى ان الغرفة قامت بنشر ورقتها بشأن (الاصلاح المالي والرؤية التنموية بدولة الكويت وعملت على شرح وإيضاح ما أسمته باستراتيجية التيسير التجاري التي أصدرت الغرفة دراسة معمقة بشأنها أعدتها جهة بحثية عالمية مختصة.

واشار الى ان استراتيجية التيسير التجاري تقوم على الاستثمار الأمثل للمزايا التنافسية الأهم في الاقتصاد الكويتي والمتمثلة بصورة خاصة في الموقع الجغرافي وفي الحيوية المجتمعية وفي القطاع الخاص ذي الملاءة والخبرة والعلاقات الدولية القوية وذلك من خلال الارتفاع بكفاءة البنية الأساسية واللوجستية والبيئة التنظيمية والبيئة الجمركية والاقتصاد المعرفي.

واضاف أن استراتيجية التيسير التجاري هذه تستلهم النجاح الباهر للتجربة السنغافورية وتقوم على النشاط التجاري وإعادة التصدير وتطوير قطاعات وأنشطة كثيرة كالنقل والاتصالات والتأمين وتساهم في تطوير الكويت كمركز مالي متقدم لأن المراكز المالية العالمية لا تنشأ أصلا إلا في مراكز تجارية متقدمة.

ورأى الغانم ان نظرة الغرفة إلى الاصلاح المالي والاقتصادي لا تكتمل الا من خلال اربع نقاط رئيسية اولاها قدرة الانظمة التعليمية الحديثة للدول على الارتقاء بكفاءة العنصر البشري والثانية التأكيد ان الإصلاح لايمكن أن يتحقق إذا فرضت السياسة والاصطفافات الاجتماعية المختلفة أن يبقى كل شيء على حاله.

وقال ان النقطة الثالثة هي ما أكدته التقارير الدولية من أن اسواق دول مجلس التعاون الست ستغدو مباشرة تاسع أكبر اقتصاد في العالم لو أصبحت سوقا واحدا وان إزالة العقبات البيروقراطية في وجه التجارة والاستثمار في دول المجلس سيعزز ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 36 مليار دولار.

وعن النقطة الرابعة افاد بان اجراءات الاصلاح يجب ان يسبقها ويواكبها إعلام علمي صريح يضع أمام المواطنين كل النقاط فوق كل الحروف صادق الصورة والمعلومة يبين السبب والهدف بكل شفافية ويشرح الواقع وتكلفة التأجيل والتردد بلا تهويل ولا تهوين.

اتفاقية للخدمات الجوية بين الكويت وتنزانيا

وقعت الكويت وجمهورية تنزانيا اتفاقية ثنائية للخدمات الجوية من شأنها تسهيل الرحلات الجوية بين البلدين.

وقالت سفارة دولة الكويت في تنزانيا ان الاتفاقية وقعها من الجانب الكويتي المدير العام للادارة العامة للطيران المدني م. يوسف الفوزان فيما وقعها من الجانب التنزاني وزير الأشغال والنقل والاتصالات البروفيسور ماكامي مباراوا.

وأشار الوزير التنزاني إلى أن الاتفاقية ستجلب منافع متعددة معربا عن أمله أن تسهم في تنشيط التجارة بين الكويت وتنزانيا بما يؤدي الى تدفق رجال الأعمال الكويتيين والتنزانيين الى البلدين للبحث عن مجالات للاستثمار في قطاعات عدة.

تبادل وثائق الاتفاقية

وقال انه عندما تبدأ الرحلات المباشرة نأمل أن نستقبل المزيد من السائحين والمستثمرين من دول الخليج العربية.. وطبقا للاتفاقية سيتعاون خبراء الطيران المدني في البلدين في المسائل الهندسية.

من جانبه أكد الفوزان أن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التجارة في كلتا الدولتين مشيرا إلى أن للكويت علاقات ثنائية تاريخية مع تنزانيا تعود لأكثر من مئة عام وخاصة مع جزر زنجبار حيث كانت تستورد الأخشاب منها.

ورحب الفوزان بتصدير المستثمرين التنزانيين المنتجات الغذائية للكويت خاصة أن الكويت لا تفرض الضرائب على تلك المنتجات مشيرا الى أن الخطوط الجوية الكويتية ستسعى قريبا لإطلاق رحلات مباشرة من الكويت إلى تنزانيا.

بوشهري: المرأة الكويتية أثبتت دورها الريادي في المجالات كافة

أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء م. محمد بوشهري ان المرأة الكويتية اثبتت دورها الريادي في مختلف المجالات.

وقال بوشهري في كلمة افتتح بها الندوة الشهرية للوزارة بعنوان بصمة حواء ان المجاميع الشبابية العاملة بالوزارة تؤكد مدى هذا الاهتمام من خلال تخصيص ندوتها الشهرية للمرأة مضيفا ان المجتمع الكويتي يزخر بالكثير من الأسماء النسائية اللامعة.

وذكر ان دور المرأة ليس وليد اللحظة بل نتيجة كفاح وعمل واصرار لتتبوأ مكانة مرموقة وتحقق معادلة ناجحة لتشغل بذلك نصف المجتمع.

من جانبها ثمنت النائبة والوزيرة السابقة د. معصومة المبارك مبادرة وزارة الكهرباء والماء عقد هذه الندوة التي تظهر البصمة التي حققتها المرأه الكويتية خلال أعوام طويلة من الكفاح والعمل.

وقالت ان عملها في مجال حقوق المرأة بدأ منذ ان كانت طالبة بهدف حصول المرأة الكويتية على كامل حقوقها السياسية مبينة انه بالعمل والاصرار وبتفهم من القيادة السياسية استطاعت ان تحصل المرأة على هذا الحق.

واشارت الى ان التحدي كان بعد ذلك باثبات دور المرأة داخل مجلس الامة ونجاحها في الاستمرار وتحقيق تطلعاتها في الدفع بملفات قضايا المرأة الكويتية.

الغنيم: سخرنا كل إمكاناتنا لحشد الدعم الدولي للعمليات الإنسانية في سورية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكرم الكويت

أكدت الكويت انه منذ بداية الأزمة السورية سخرت كل إمكاناتها لحشد الدعم الدولي للعمليات الإنسانية حيث أثمرت دبلوماسيتها مبادرات عدة ناجحة تجاه الشعب السوري من أبرزها المؤتمرات الدولية الثلاثة للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية التي استضافتها على مدى السنوات الثلاث الماضية إضافة الى المؤتمر الرابع للمانحين لمساعدة سورية ودول الجوار الذي عقد في لندن في الرابع من فبراير الماضي برئاسة مشتركة بين الكويت وألمانيا والنرويج وبريطانيا.

وقال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم امام مؤتمر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقاسم المسؤوليات العالمية لقبول اللاجئين السوريين إن أهداف هذا الحشد الأممي الدولي تتماشى مع الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للكويت التي رسخها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وأوضح أن المؤتمرات الأربعة التي دعت اليها وشاركت فيها الكويت استطاعت جمع تعهدات تجاوزت 17 مليار دولار أمريكي سددت دولة الكويت منها حتى الآن مليارا و600 مليون دولار وكان النصيب الأكبر لمفوضية اللاجئين بمبلغ 1.5 مليار دولار استفاد منها 3.5 ملايين لاجئ سوري.

وفي الوقت ذاته أفاد السفير الغنيم بأن الكويت تقدم التسهيلات القانونية في منح الاقامة للسوريين المقيمين وأقاربهم تحت إطار حالات لم الشمل موضحا أنه لا يتم تصنيفهم بأنهم لاجئون فهم إخوة اشقاء يمتلكون حرية الحركة والتنقل والاقامة والعمل والدراسة.

وأوضح ان اعداد الجالية السورية الحالية في دولة الكويت ما يقرب من 146630 شخصا ما يعادل 10 في المئة من اجمالي عدد المواطنين

جمال الغنيم

الكويتيين وهو معدل عال جدا في بلد يعاني اختلالات هيكلية في عدد السكان الاصليين.

ومن ناحية اخرى اعرب مسؤولون في برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن اعتزازهم بالشراكة مع دولة الكويت في ميادين العمل الإنساني والإنمائي مثمنين الدعم السخي المقدم منها لتعزيز خطط التنمية في البلدان النامية.

جاء ذلك في تصريحات أدلوا بها لكونا على هامش احتفالية أقامها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العاصمة عمان امس الاول الثلاثاء بمناسبة مرور 50 عاما على إطلاق البرنامج و40 عاما على تأسيس مكتبه وشهدت تكريم الكويت بصفتها شريكا رئيسيا للبرنامج وداعما أساسيا لمشاريعه الإنسانية والتنموية حول العالم.

واعتبر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأردن إدوارد كالون الدعم الكويتي ركيزة أساسية في استمرار استضافة مجتمعات دول الجوار السوري للاجئين. ووصف الشراكة بين الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالواعدة مؤكدا مواصلة البرنامج التعاون مع الكويت في العمل الإنمائي والإنساني لا سيما فيما يتعلق باللاجئين السوريين في المنطقة.

التقدم العلمي: نعمل على رفع كفاءة هيئة التدريس بالجامعة

أكد المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي د. عدنان شهاب الدين أهمية بناء وتنمية الكفاءات الجامعية وصقل مهارات وخبرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وقال شهاب الدين في تصريح صحافي امس بمناسبة اختتام فعاليات الورشة التدريبية التعليم المتميز على المستوى الجامعي التي نظمت بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا الأميركية إن الورشة شهدت طرح موضوعات عدة شملت مخرجات التعلم وأهدافه وتصميم المناهج وتقييم الطلبة وتعزيز التفكير النقدي والجانب الأخلاقي والقيم التعليمية ودور التكنولوجيا في التعليم.

وأضاف أن الورشة التي شهدت مشاركة 72 أكاديميا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت تضمنت عددا من المحاضرات قدمها باحثون متخصصون من مركز التميز في التعليم التابع لجامعة كاليفورنيا بيركلي.

وأوضح أنه سيتم اختيار عدد من المشاركين بالورشة لحضور ورشة مكثفة بجامعة بيركلي لتأهيلهم كمدربين في جامعة الكويت يشكلون نواة لمركز التميز في التعليم

من جانبه أكد مدير جامعة الكويت د. حسين الأنصاري في تصريح مماثل إن ورشة العمل مع جامعة كاليفورنيا تمثل الخطوة الأولى ضمن خطة تطوير مكثفة تسعى إليها جامعة الكويت بمشاركة العديد من الجامعات والمراكز العلمية العالمية.

بدوره قال نائب مدير جامعة الكويت للشؤون العلمية د. عصام العوضي إن هناك دراسة أجرتها جامعة الكويت حديثا لتقييم استراتيجيتها ركزت على ضرورة تطوير التميز في التعليم وبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس.

د. شهاب متوسطا المشاركين في ورشة التعليم المميز

رئيس الأركان: متابعة التطورات التكنولوجية للاستفادة منها

أكد رئيس الاركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر الحرص على متابعة كل التطورات التكنولوجية في مجال الدفاع والمنظومات الامنية للاستفادة منها في تعزيز القدرات الكويتية وتطوير المنظومات المختلفة.

واشاد الخضر على هامش مشاركته في معرض ومؤتمر الدوحة الدولي الخامس للدفاع البحري ديمدكس 2016 بتميز المعرض على صعيد منطقة الخليج والشرق الاوسط في عرض احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا بالصناعات الدفاعية البحرية وافضل المنظومات الامنية في هذا المجال.

وقال ان المعرض يشهد مشاركة دول عدة متطورة في الصناعات

الفريق الركن محمد الخضر

الدفاعية البحرية لعرض التجهيزات والمعدات والسفن التي يمكن لجيوش المنطقة الاستفادة منها في تطوير قدراتها ومواكبة النهضة العلمية المتسارعة على صعيد القوات البحرية.

وفد الحرس الوطني يختتم زيارة الأردن

الذياب يهدي الزبن درعا تذكارية

عقد وفد عسكري رفيع المستوى من الحرس الوطني يرأسه مدير ديوان نائب رئيس الحرس الوطني اللواء جمال الذياب لقاءات عدة مع عدد من القيادات العسكرية في الاردن لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين الشقيقين.

وذكر الوفد في بيان حصلت كونا على نسخة منه ان اللواء الذياب التقى خلال زيارته الحالية الى الاردن مستشار العاهل الاردني للشؤون العسكرية رئيس هيئة الاركان المشتركة الفريق اول الركن مشعل الزبن.

واضاف ان الجانبين بحثا سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين القوات المسلحة لدى البلدين الشقيقين في وقت رحب الزبن بمثل هذه الزيارات لما لها من اثر في توطيد اوجه التعاون العسكري بين الدول العربية وتعزيز العلاقات الاخوية.

واشار الى ان الجانبين تبادلا سبل التعاون العسكري المشترك بين البلدين من خلال الاتفاق على توقيع بروتوكولات عسكرية تشمل اجراء المناورات المشتركة وتمارين القيادة وارساء مبدأ التعايش عبر تبادل الخبرات بين القوات المسلحة الاردنية وقوات الحرس الوطني.

وذكر البيان ان الذياب نقل الى الزبن تحيات رئيس الحرس الوطني سمو الشيخ سالم العلي ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد ووفق البيان فقد زار وفد الحرس الوطني كذلك مقر قوات الدرك الاردني وضم وفد الحرس الوطني الذي اختتم زيارته الى الاردن امس كلا من المقدم أحمد الدعي والمقدم راشد سالم والمقدم طلال النوفل والرائد أنور حسين والنقيب وليد إسماعيل.

الحمود: مكي القلاف أحد أعمدة الحركة الفنية والمسرحية بالمنطقة

نعى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الشيخ سلمان الحمود أحد أعمدة الحركة الفنية والمسرحية بالكويت ومنطقة الخليج العربي الفنان مكي القلاف الذي توفي مساء أمس الأول الثلاثاء عن عمر يناهز 79 عاما بعد رحلة عطاء حافلة.

وقال الحمود في بيان صحافي إن المغفور له الفنان مكي القلاف قيمة فنية كويتية وخليجية كبيرة بما مثله من ثراء التجربة الفنية والمسرحية ونضجها وموهبة بدأت علاماتها مبكرة وكان رحمه الله مثالا للجد والاجتهاد والمثابرة لما جاء من بعده من أجيال الفنانين الكويتيين.

وأثنى على دماثة الخلق والفن الرفيع المتميز والأدب الجم الذي تميز به الفنان القلاف مع كل من عمل معه طوال مسيرة حياته.

وأعرب عن خالص العزاء والمواساة إلى أسرة فنان الكويت الكبير وإلى الأسرة الفنية والإعلامية داعيا المولى تعالى أن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله ومحبيه جميل الصبر والسلوان.

وكان الفقيد الفنان القلاف بدأ مشواره في فرقة الجيش وانطلق في الساحة الإعلامية عبر بوابة إذاعة دولة الكويت وكان من أبرز المخرجين والمذيعين في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي ثم بدأ في الكتابة والتأليف وقدم العديد من البرامج الإذاعية والأعمال الكوميدية التي تحاكي الواقع الاجتماعي وكتب عددا من المسرحيات وكان عاشقا للكوميديا البعيدة عن الإسفاف.

مكي القلاف

وانضم القلاف إلى أكثر من فرقة مسرحية منها فرقة مسرح الخليج وفرقة العربي وكان من أشد المهتمين بحال المسرح مع الكاتب صقر الرشود وأسس مسرح القلاف الذي أنتج من خلاله عددا من الأعمال الفنية وساهم أيضا في كتابة المسلسل الإذاعي الشهير (حبابة) الذي كان يقدم في شهر رمضان المبارك.

بطولة ريدبول للسيارات تبدأ اليوم

ينظم نادي باسل السالم الصباح لسباق السيارات والدراجات النارية اليوم الخميس بطولة (ريدبول. كاربارك.درفت) للسيارات في حلبة النادي على طريق الدائري السابع باتجاه الجهراء

وتوقع مدير النادي سيف عوض المطيري في تصريح لكونا أن تشهد البطولة منافسات محتدمة وقوية بين مختلف المشاركين الطامحين إلى تسجيل نتائج طيبة في هذه البطولة التي تعتمد على المهارة الفنية للسائق بالمقام الأول.

وأوضح أن تجمع المتسابقين والتصفيات سيكون اليوم في الحلبة في تمام الساعة السادسة لإقامة التصفيات على أن تنطلق البطولة في تمام الساعة الرابعة من مساء غد الجمعة.

فتوح الرقم تفوز بجائزة المهندسة العربية المتميزة

منح اتحاد المهندسين العرب د. فتوح الرقم من معهد الكويت للابحاث العلمية جائزة (المهندسة العربية المتميزة) تقديرا لجهودها وانجازاتها في مجال الهندسة على مدار العام الماضي.

واعربت د. الرقم في تصريح لكونا عقب تسلمها الجائزة عن سعادتها لمنحها الجائزة التي يطرحها الاتحاد للمرة الاولى للمهندسات المتميزات على مستوى الدول العربية مضيفة ان منحها الجائزة ضمن مهندسات عربيات يعكس زيادة دور المرأة في خدمة التنمية.

وقالت ان منحي جائزة المهندسة المتميزة لعام 2015 شرف لي ويحملني في الوقت نفسه مسؤولية حفظ هذا اللقب على المدين القريب والبعيد ويدفعني دائما لبذل المزيد من العطاء للكويت والوطن العربي والعالم.

واوضحت ان حصولي على الجائزة مسؤولية على عاتقي بدفع زميلاتي في المهنة وتشجيعهن على التميز والعطاء والمثابرة لتحقيق اهدافهن معربة عن شكرها لاتحاد المهندسين العرب وجمعية المهندسين الكويتية وأعضاء لجنة اختيار المهندسة المتميزة بدولة الكويت.

يذكر ان د. الرقم تعمل مديرة برنامج كفاءة الطاقة بالوكالة بمركز أبحاث الطاقة والبناء بمعهد الكويت للابحاث العلمية وحازت براءة اختراع في انتاج الوقود من الطاقة الشمسية باستخدام مركبات حديدية حرارية ميكانيكية مثبتة مبتكرة اضافة الى نشرها أبحاثا متعددة في كفاءة الطاقة وانتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية.

د. فتوح الرقم تتسلم الجائزة

إعلان الفائزين في مسابقة العلوم 16 أبريل

د. محمد الصفار

قالت لجنة تحكيم مسابقة الكويت للعلوم والهندسة إنها ستعلن أسماء الفائزين بالمراكز الأولى في منافسات نسختها الـ20 في 16 أبريل المقبل وستتم إقامة حفل تكريمهم في 20 الشهر نفسه.

واوضح الرئيس التنفيذي للمسابقة ومدير إدارة المسابقات العلمية في النادي العلمي د. محمد الصفار في تصريح صحافي أن الإدارة حددت الفترة من الثالث إلى السابع من أبريل المقبل موعدا لتسلم التقارير النهائية للمشروعات المشاركة في المسابقة.

وقال إن آخر موعد لتسليم لوحة عرض المشروعات المشاركة سيكون في 14 و15 أبريل المقبل لافتا إلى أن النادي العلمي سيقيم معرضا خاصا بالمسابقة لعرض الأبحاث العلمية والتصاميم الهندسية التي أنجزها الطلاب والطالبات يومي 17 و18 الشهر نفسه. وتعد مسابقة الكويت للعلوم والهندسة أكبر مسابقة علمية على مستوى الكويت وتأتي في مسارين هما البحث العلمي والتصميم الهندسي وتشمل 20 مجالا علميا تغطي كل مجالات العلوم والهندسة والعلوم الاجتماعية.

الوفيات

- **مكي إبراهيم أحمد القلاف، 79 عاما، (شيع)**، رجال: حسينية ابوعليان، الدعية، ق2، مقابل الدسمة، تلفون: 99731318، نساء: الرميثية، ق1، ش 16، م7
- **وضحة خميس الشويعر العجمي، أرملة: عبدالله فهاد بن خجمة العجمي، 72 عاما، (شيعت)**، رجال: القصور، ق6، امتداد طريق صبحان، تلفون: 55885585، نساء: القصور، ق6، ش9، م13، تلفون: 55333553
- **شروق خالد سابح العلي العصفور، زوجة: أحمد منسي العنزي، 41 عاما، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: مبارك الكبير ، ق3، ش36، م16، تلفون: 51133137، نساء: صباح السالم، ق4، ش12، م66، تلفون: 55442296
- **ليلى خضير وبريه، زوجة: موسى مسعود موسى البناي، 76 عاما، (شيعت)**، رجال: الزهراء، ق1، ش101، م116، تلفون: 66661160، نساء: أبو الحصانية، ق11، ش75، م31، تلفون: 67700702
- **عبدالله هادي جزا العليم، 83 عاما، (شيع)**، رجال: العقيلة، ق2، الشارع الرئيسي، 104، م74، 66664665، نساء: عبدالله المبارك، ق5، ش 505، م51، تلفون: 99700029
- **مبارك عيد الجريف الهاجري، 73 عاما، (شيع)**، رجال: الصليبيخات، ق4، ش114، ج2م1، تلفون: 99760210، نساء: الدوحة، ق2، ش3، ج1، م14

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.20	العصر	03.23
الشروق	05.40	المغرب	06.05
الظهر	11.52	العشاء	07.23

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع